الدستور aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الأحد
25 جمادى الآخر 1437
03 أبريل 2016
العدد 816

02 رئيس مجلس النواب التشيكي يصل إلى البلاد

09-11 تعديل قانون العمالة المنزلية إنجاز جديد لمجلس الأمة

16 الكويت تتبرع لدعم مؤسسة خيرية في غواتيمالا

رفع تسعيرة الكهرباء على الدخول المحدودة يتنافى مع رؤى الإصلاح الاقتصادي

النواب يعلنون تصديهم لأي مشروع حكومي يمس دخل المواطن

تزامنا مع الاصرار الحكومي على ضرورة تطبيق النظام المقترح لشرائح الكهرباء تواصلت ردود الفعل النيابية الرافضة لهذا المقترح مؤكدة ان المساس بالمواطن البسيط لن يكون متاحا للحكومة في مجلس الأمة ورأى غير نائب ان ما تتجه اليه الحكومة لحل الازمة المالية سواء الى جيب المواطن من خلال زيادة اسعار الكهرباء والماء او بيع شركات الدولة وحصر رؤيتها على هذه الحلول اكبر دليل على عدم قدرتها على حل هذه الازمة فضلا عن انه يتنافى مع ما تم إعلانه مسبقا بأن الإصلاحات الاقتصادية لن تمس جيب المواطن.

النائب صالح عاشور اكد ان المقترح الحكومي الخاص بشرائح الكهرباء والماء كارثة خاصة انه يمس جيوب المواطنين الخالية أصلا وسوف يؤثر على مصروفات أسرهم واحتياجاتهم.

من جهته قال النائب كامل العوضي ان ما صرحت به الحكومة يتنافى مع ما تم إعلانه مسبقا من اللجوء إلى سياسة الترشيد في الاستهلاك كما انه يتعارض مع ما تم التصريح به من أن الإصلاحات الاقتصادية لن تمس جيب المواطن.

من جانبه قال النائب سعود الحريجي إنه وفق ما اعلنته الحكومة فإنه يعني ارتفاع تسعيرة الكهرباء على أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة بنسب قد تصل إلى أكثر من 225% وهذا لا ينسجم مع رؤى الإصلاح الاقتصادي الذي يجب ألا يكون على حساب المواطنين.

وقال النائب د. عبدالله الطريجي ان المجلس سيتصدى لأي حزمة إصلاح تمس الحياة الكريمة للمواطنين لافتا الى انه لدى الحكومة خيارات عدة لإصلاح الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل من دون المس بمقدرات ومكتسبات المواطنين.

إلى ذلك تناقش لجنة الشؤون المالية والاقتصادية اليوم المشروع الحكومي بقانون في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء بحضور وزير الكهرباء والماء.

تفاصيل (ص05)

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي

الميزانيات: إلحاق التدقيق الداخلي في التطبيقي بأعلى سلطة إشرافية

أكدت لجنة الميزانيات والحساب الختامي ضرورة إلحاق تبعية إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بأعلى سلطة إشرافية وزيادة عدد موظفيها بما يناسب كثافة العمل اليومي في الهيئة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا لافتة الى انه لم يتبق من الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة على الهيئة إلا 8 ملاحظات وتحتاج إلى وقفة جادة لتصويبها بالتعاون مع الجهات الرقابية كافة.

تفاصيل (ص04)

إشادة نيابية برد المناقصات إلى المالية وإحالة استثمارات لندن إلى النيابة

أشاد عدد من النواب بجلسة مجلس الأمة الماضية مؤكدين ان المجلس قد مارس دوره خلالها بشقيه الرقابي والتشريعي عبر الجلسة العلنية والسرية في اليوم نفسه وهذا يؤكد قدرة المجلس على العمل تحت أي ظروف حيث وافق على طلب الحكومة تحويل الجلسة الى سرية لمناقشة مخالفات استثمارات مكتب لندن وفي النهاية كان القرار للمجلس بتحويل المسؤولين الى النيابة.

وأضافوا ان مناقشة قانون المناقصات العامة وإعادته إلى اللجنة المالية للأخذ بملاحظات النواب إنجاز جيد يضاف إلى إنجازات المجلس خاصة أن القانون الحالي أكل عليه الدهر وشرب وحان الوقت لتعديله.

تفاصيل (ص12)

تلفزيون المجلس

أحمد لاري:
لا مساس بمزايا المهن الشاقة في مشروع البديل الاستراتيجي

تفاصيل (ص13)

5 نواب يقترحون حظر استخدام الشهادات غير المعادلة

تقدم النواب فيصل الشايع ود. عودة الرويعي واحمد القضيبي ود. خليل ابل وراكان النصف باقتراح بقانون في شأن حظر الشهادات العلمية غير المعادلة وطالبوا من خلاله بحظر استخدام اي شهادة غير معادلة من قبل ادارة معادلة الشهادات العلمية للحصول على وظيفة او أي صفة رسمية من الدولة أو الاستفادة منها ماديا او أدبيا بأي صورة من الصور أو الاعلان عنها من اي وسيلة من وسائل الاعلام أو اي وسيلة اخرى من وسائل النشر.

تفاصيل (ص08)

القضيبي: لا لإحالة الأنابيب النفطية إلى الفتوى والتشريع

أعلن النائب أحمد القضيبي عن رفضه احالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن مناقصة الأنابيب النفطية الى إدارة الفتوى والتشريع للتحقيق فيه مشيرا الى أن الفتوى والتشريع أحد الأطراف التي حملها الديوان مسؤولية الأخطاء التي شابت المناقصة ومن غير المنطقي احالة الملف اليها للتحقيق. ولفت الى ان حديث وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله خلال نظر طلب توزيع تقرير المحاسبة على النواب كشف مبكرا نية العبث في التقرير والتشكيك في الذراع الرقابية لمجلس الأمة.

تفاصيل (ص06)

استقبل وفدا من مؤسسة موديز ورئيسي نقابتي العاملين في البترول والنفط وعزى نظيره التركي

الغانم: شرائح الكهرباء والماء الجديدة لن تمس ذوي الدخل المحدود

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا وفدا من مؤسسة موديز

.. وخلال لقائه رئيس ونائب رئيس نقابة العاملين بمؤسسة البترول الوطنية

وصف رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم اللقاء مع مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني بالإيجابي مشددا على جدية مجلس الأمة في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية المنشودة.

واضاف الرئيس الغانم في تصريح للصحافيين بمجلس الامة الخميس الماضي ان تصنيف الكويت الائتماني امر مهم ويؤثر على المؤسسات والافراد مشيرا الى أن وفد موديز استمع الى مرئياتنا ونتمنى ان يكون قد اقتنع بجدية مجلس الامة في الاصلاحات الاقتصادية واتخاذ الاجراءات التي تصب في مصلحة البلاد.

وقال: منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة تعكف اللجنة المالية البرلمانية على دراسة هذا الموضوع ولم تدخر جهدا في أخذ الآراء من الجهات كافة حول وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي الحكومية وما يندرج تحتها مشيرا الى ان خلاصة هذه الاجتماعات ستعرض في جلسة مجلس الامة المقرر عقدها في 12 ابريل المقبل لمناقشة الوثيقة وقانون شرائح الكهرباء وهو ما أبلغنا به وفد المؤسسة.

وردا على سؤال حول مشروع الحكومة في شأن شرائح الكهرباء أوضح الغانم ان هذا المشروع يمثل وجهة نظر الحكومة وحدها ونعلم يقينا ان غالبية النواب داخل اللجنة المالية البرلمانية وخارجها لديهم وجهة نظر مختلفة عن وجهة النظر الحكومية داعيا الى تقييم هذه الشرائح وفقا لما ينتهي إليه تقرير اللجنة النهائي والذي سيصوت عليه المجلس في جلسته المقبلة.

واضاف ان الاسعار الواردة في مشروع الحكومة مرتفعة جدا مبينا ان لدى اللجنة المالية البرلمانية مقترحات بديلة في شأن تعرفة الكهرباء والتي لن تمس المواطن الرشيد وذوي الدخل المحدود.

وردا على سؤال أكد الغانم ان تحذيرات موديز معلنة في السابق ونأمل ان تساهم الاجراءات الاقتصادية المرتقبة في تحقيق الاثار المرجوة لجهة تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد وتنعكس ايجابا على تقارير مؤسسات التصنيف العالمية.

وحول اولويات الجلسة المقبلة أوضح الرئيس الغانم ان لجنة الاولويات البرلمانية هي المعنية بترتيب الأولويات والمشاريع على جدول أعمال المجلس ليتسنى مناقشتها تباعا مبينا ان الجلسة المقبلة المقرر عقدها في 12 ابريل ستتضمن مناقشة الاستجواب الموجه من النائبين مبارك الحريص واحمد القضيبي إلى وزير التجارة والصناعة د.يوسف العلي اضافة الى وثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي وتقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في شأنها.

وكان الرئيس الغانم قد استقبل في مكتبه الخميس الماضي وفدا من مؤسسة موديز العالمية للتصنيف الائتماني وحضر اللقاء كل من النواب أحمد القضيبي وأحمد لاري ومحمد الجبري وفيصل الكندري.

كما استقبل الغانم رئيس نقابة العاملين بمؤسسة البترول الكويتية أحمد المنيع ونائب رئيس النقابة أحمد الجبري.

واستقبل الغانم رئيس نقابة العاملين في وزارة النفط عادل العنزي ونائب رئيس النقابة طلال السريع.

كما استقبل سفير دولة الكويت لدى براغ أيمن العدساني كما استقبل الغانم سفير دولة الكويت لدى قبرص أحمد الوهيب.

من جانب بعث الرئيس الغانم ببرقية الى رئيس البرلمان التركي الكبير اسماعيل كهرمان أعرب فيها عن خالص التعازي وصادق المواساة بضحايا الانفجار الذي استهدف مركبة للشرطة التركية في مدينة ديار بكر وأسفر عن سقوط عدد من القتلى والجرحى.

وقال الغانم في برقيته: ندين بشدة تلك الاعمال الاجرامية التي تستهدف زعزعة الامن والاستقرار في تركيا ونؤكد تضامننا الكامل مع الشعب التركي الشقيق في مواجهة مثل تلك الأعمال الارهابية.

اللجنة المالية لم تدخر جهدا في أخذ آراء الجهات كافة حول وثيقة الإصلاح

الأسعار الواردة في مشروع الحكومة مرتفعة جدا ولدى المالية مقترحات بديلة

وثيقة الاصلاح الاقتصادي واستجواب وزير التجارة في الجلسة المقبلة

رئيس مجلس النواب التشيكي يصل إلى البلاد

وصل رئيس مجلس النواب في جمهورية التشيك جان هماشيك والوفد المرافق له إلى البلاد مساء أمس في زيارة رسمية تستغرق عدة أيام .

وكان في استقبال هماشيك على ارض المطار نائب رئيس مجلس الأمة رئيس بعثة الشرف المرافقة رئيس لجنة الصداقة الكويتية التشيكية البرلمانية مبارك بنيه الخرينج وسفير جمهورية التشيك لدى دولة الكويت مارتن فيتك وسفير دولة الكويت لدى جمهورية التشيك أيمن العدساني.

ومن المقرر أن يعقد هماشيك خلال زيارته مباحثات رسمية مع رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم كما سيلتقي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح ، والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الصباح.

استقبل سفير الكويت لدى براغ

الخرينج: إعادة النظر في إيقاف تسجيل الطلبة لدى الأكاديمية البحرية

طالب نائب رئيس مجلس الامة مبارك الخرينج وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى بسرعة اعادة النظر في قرار وزارة التعليم العالي بشأن ايقاف التسجيل والايفاد للطلبة الكويتيين لدى الأكاديمية العربية البحرية للعلوم والتكنولوجيا بمدينة الإسكندرية مطالبا بضرورة اتخاذ القرار بشكل سريع لإعطاء الفرصة لأبنائنا الطلبة الراغبين في الدراسة في هذه الأكاديمية فرصة التسجيل في قادم الايام.

واكد الخرينج ان هذه الأكاديمية إحدى مؤسسات الجامعة العربية والكويت مساهم مالي في ميزانية الأكاديمية ودول الخليج تعترف بها وترسل طلبتها اليها وتعتبر هذه الأكاديمية إحدى بوابات التعليم المتخصص في الدراسات العلمية والبحرية والهندسية.

وتمنى الخرينج من وزير التربية وزير التعليم العالي د.بدر العيسى الذي لا نشك ابدا في حرصه على ابنائه الطلبة والعمل على تذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجههم في طريق تحصيلهم العلمي متمنيا من معاليه سرعة اتخاذ القرار بشأن الدراسة في الأكاديمية خصوصا ان المستشار الثقافي في القاهرة د. فريح العنزي أكد في كتاب رسمي للوزارة زوال الاسباب التي ادت الى ايقاف التسجيل فيها وان جميع الامور التعليمية والإدارية في الأكاديمية تسير في الطريق الصحيح كغيرها من الجامعات الأخرى.

من جانب آخر استقبل الخرينج في مكتبه الخميس الماضي سفير دولة الكويت لدى براغ أيمن العدساني.

الخرينج مستقبلا سفيرنا في التشيك

ضرورة إلحاق تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية

الميزانيات: التطبيقي جادة في تسوية ملاحظات ديوان المحاسبة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد إن اللجنة اجتمعت لمناقشة ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للسنة المالية 2017/2016 وتبين لها ما يلي:

تسوية الملاحظات

لم يبق من الملاحظات التي سجلها ديوان المحاسبة على الهيئة إلا 8 ملاحظات تحتاج إلى وقفة جادة لتصويبها بالتعاون مع كافة الجهات الرقابية.

وأكدت اللجنة ضرورة إلحاق تبعية إدارة التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية وزيادة عدد موظفيها بما يتناسب مع كثافة العمل اليومي في الهيئة وتقويتها باللوائح الداخلية بالتنسيق مع الجهات الرقابية بما يضمن سلامة عمليات التدقيق المالي والإداري مستقبلا.

وقالت اللجنة إنه ورغم تسوية الملاحظات المتعلقة بالمآخذ التي شابت ممارسات أعضاء هيئتي التدريس والتدريب فيما يتعلق بالساعات الزائدة عن النصاب إلا أن جوهر الملاحظة ما زال قائما ولا بد من تنظيمها عبر لائحة ذات ضوابط مهنية اعتمادها سريعا لضمان الصرف للمستحقين فقط وتفاديا للمشاكل السابقة وهو ما سيساهم في حسم أي لغط قد يدور مستقبلا خاصة أن وصف مدير عام الهيئة في تصريحه الأخير بشأن الشعب الدراسية المغلقة بالأزمة المفتعلة وأنها ليست بسبب نقص الميزانية يؤكد ملاحظات اللجنة السابقة.

وستقوم اللجنة بالتنسيق مع الجهات الرقابية ووزارة المالية بدراسة الساعات الزائدة عن النصاب وفق قرارات ديوان الخدمة المدنية لتنسجم مع توصية مجلس الأمة.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

وقد ساهمت الجهود السابقة في سد كافة الشواغر الوظيفية لدى الهيئة والبالغة 83 شاغرا والتي لم تشغل لـ 4 سنوات وذلك خلال فترة قياسية لم تتعد الـ 6 أشهر وسيتخرج 66 معيدا من مبعوثي الهيئة للدراسات العليا في السنة المالية الجديدة مع وجود 35 درجة شاغرة حاليا في هيئة التدريس يمكن تعيينهم على ميزانية السنة المالية الحالية لسد أي نقص تعاني منه الهيئة.

وشددت اللجنة على ضرورة اعتماد كل من الهيكل التنظيمي للهيئة وجميع لوائحها كلائحة الابتعاث والتفرغ العلمي والخبراء الزائرين والأبحاث وغيرها من مجلس الخدمة المدنية خاصة أن الاعتمادات المالية المرتبطة بهاتين الملاحظتين غير مغطاة قانونا ويجري العمل بها لسنوات طويلة ويتم تسكين وظائف إشرافية في وحدات غير معتمدة أساسا في الهيكل التنظيمي مما يعد تجاوزا لجهة رقابية وقد سجل جهاز المراقبين الماليين 80 مخالفة مالية في هذا الشأن وهو ما يعادل 50 % من إجمالي المخالفات المالية المسجلة على الهيئة والبالغة 161 مخالفة.

وأكد ديوان الخدمة المدنية في الاجتماع أنه لا يمايز في قراراته التي يصدرها ما بين جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب فيما يتعلق بمزايا الهيئة التدريسية.

وتقول اللجنة إنه يتطلب على الهيئة إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة انخفاض قدرتها التنفيذية لمشاريعها الإنشائية إذ إن هناك العديد من المشاريع ما زالت في مرحلة التصميم منذ سنوات عدة.

تجاوز الجهات الرقابية

ولوحظ تجاوز الهيئة في عدد من تعاقداتها للجهات الرقابية فيما يتعلق برقابتها المسبقة مما ينبغي الحرص على تلافي ذلك مستقبلا خاصة أن الأجهزة الرقابية تسعى لتعاون الجهات الحكومية في ضبط مصروفاتها ومنها ما حدث في أحد مشاريع الهيئة الإنشائية عندما رفض ديوان المحاسبة ترسية العطاء على المتناقص الثاني بعد انسحاب الفائز لكون الفارق بينهما 670 ألف دينار وهو ما يعد توفيرا للمال العام.

التعليمية انتهت من قانون حقوق المؤلف

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية

أعلن رئيس اللجنة التعليمية د. عودة الرويعي أن اللجنة انتهت مما يقارب 50 % من عملها في دراسة المشاريع بقوانين المقدمة أمامها ومراجعة كافة البنود وهي اقتراح بقانون مقدم من النائب فيصل الدويسان وكذلك مشروع بقانون مقدم من الحكومة خاص بحقوق المؤلف على أن ننتهي من التقارير الخاصة بالقوانين المقدمة بداية شهر أبريل الحالي.

وكشف الرويعي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة أمس أنها كلفت رئيس اللجنة التواصل مع وزير التربية والتعليم الحالي لمعرفة تداعيات وأسباب وتفاصيل التصوير المسيء للطلبة وأخلاقيات العمل التربوي والصادر من إحدى المعلمات أو المتدربات في وزارة التربية وأيضا لمعرفة ما تم إجراؤه حتى لا يتكرر مثل هذا الأمر.

وأضاف: نحن في اللجنة التعليمية دائما نركز على أنه كما أن هناك عقوبات بحق الطلبة يجب أن تكون هناك عقوبات أكثر على القائمين على العملية التربوية من المعلمين والموظفين الإداريين في حال تعديهم وتجاوزهم للأعراف والتقاليد والأعراف التربوية مؤكدا أنه ستتخذ الإجراءات اللازمة بهذا الأمر.

وبين أن اللجنة أيضا ناقشت موضوع الجامعات الحكومية وأصبح هناك تصور بتقديم 3 قوانين بالإضافة إلى القوانين المدرجة ليصبح عدد القوانين المدرجة أمام اللجنة حاليا 4 قوانين وهي حقوق المؤلف والتعليم الخاص والجامعات الحكومية بالإضافة إلى التعديلات الخاصة بقانوني المطبوعات والنشر والمرئي والمسموع.

الشباب والرياضة: التحرك مستمر لإقناع الدول برفع الإيقاف

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة

قال رئيس لجنة الشباب والرياضة النائب عبدالله المعيوف في تصريح صحفي عقب انتهاء الاجتماع الثامن للجنة الشباب والرياضة بحضور ممثلين عن هيئة الرياضة إن اللجنة ناقشت آخر تطورات مفاوضات الإيقاف الرياضي التي تمت في جنيف بين الوفد القانوني الكويتي وممثل الامم المتحدة وفريق اللجنة الأولمبية الدولية واستمعنا الى ما دار في هذا النقاش والذي تركز على أن مناقشات اللجنة الأولمبية قد تغيرت واضيف عليها بعض المطالبات مثل عدم اغلاق المجلس الأولمبي الآسيوي وسحب ايضا القضايا الرياضية التي تم رفعها في محكمة الكاس ضد اتحاد الدولي لكرة القدم وضد اللجنة الأولمبية الدولية متسائلا ما علاقة تلك القضايا التي رفعت بخصوص الإيقاف بالقوانين الدولية وما علاقة المجلس الأولمبي الآسيوي بالقوانين التي تتحدث عنها اللجنة الأولمبية والاتحاد الدولي المخالفة للمواثيق والقوانين الدولية؟

وأضاف ان المستغرب منه ان ترفض اللجنة الأولمبية الدولية ان يكون هناك محضر اجتماع مثل هذا الاجتماع المهم والذي يدل بكل أمانة وصراحة ان هناك في الخفاء أيادي كويتية تعبث بالملف الرياضي وتريد استمرار هذا الإيقاف وتريد ايضا تأزيم الموقف ما بين الشباب الرياضي الكويتي وما بين المنظمات الدولية ممثلة بالاتحاد الدولي لكرة القدم واللجنة الأولمبية الدولية.

وتابع: لقد تحدثنا عن مرئيات الهيئة ومرئياتنا القادمة للتعامل مع هذا الملف وايضا الخطوات المقبلة سواء من لجنة الشباب والرياضة ممثلة بالوفد الشعبي البرلماني واحيائها مرة اخرى والتحرك مرة اخرى لان هناك متسعا من الوقت في مؤتمر الكونغرس الذي سيعقد في 12 - 13 مايو المقبل في المكسيك لإقناع ايضا بقية الدول الأخرى بالتصويت لرفع الإيقاف عن الرياضة الكويتية.

أبل: الحبس 3 سنوات لمن ينتحل صفة أو لقب أو شخصية مهنية وعلمية

تقدم النائب د. خليل أبل باقتراح بقانون بشأن تجريم انتحال صفة أو لقب أو انتحال شخصية آخر أو شخصية مهنية أو علمية غير مرخصة أو معتمدة. ونصت مواده على ما يلي:

مادة (1): تعتبر جريمة انتحال الصفة أو لقب أو انتحال شخصية آخر أو انتحال شخصية مهنية أو علمية كل من أوهم الغير بأنه مختص بإحدى المهن أو المهام العلمية باستخدامه أحد أساليب التزوير أو النصب أو الاحتيال أو التدليس من الطرق المتعارف عليها أو المستحدثة إذا ثبت أن المتهم كان يهدف من وراء فعله تحقيق مآربه حتى لو لم يتمكن لسبب لا دخل له فيه من تحقيق الجرم والقصد الجنائي إذا لم يقم عليه دليل يبقى خاضعا لسلطة القاضي الجزائي التقديرية.

مادة (2): تعتبر جريمة انتحال صفة أو لقب أو انتحال شخصية آخر أو انتحال شخصية مهنية أو علمية كل من حصل على شهادة دراسية علمية من داخل الكويت أو من خارجها غير معتمدة من الجهات المختصة بدولة الكويت وكل من يحمل شهادات دراسية علمية أو أكاديمية غير مرخصة أو معتمدة من الجهات المختصة بدولة الكويت سواء كان على علم بأنها مزورة أو لم يكن يعلم وكل من ادعى الخبرة والعلم بمهنة أو وظيفة تحتاج إلى شروط الموافقة والترخيص من الجهات المختصة بالدولة سواء استخدم هذه الشهادة وعمل بها أو لم يعمل إذا ثبت أن المتهم كان يهدف من وراء فعله تحقيق مآربه حتى لو لم يتمكن لسبب لا دخل له فيه من تحقيق الجرم والقصد الجنائي إذا لم يقم عليه دليل يبقى خاضعا لسلطة القاضي الجزائي التقديرية.

مادة (3): تعتبر جريمة انتحال صفة أو لقب أو انتحال شخصية آخر أو انتحال شخصية مهنية أو علمية كل من يحمل أي شهادة علمية أو مستند عرفي أو حكومي أو شهادة خبرة أو أي مستند آخر مزور أو غير مزور يصرح فيه بصفته العلمية أو العملية يوهم الآخرين بصفة غير حقيقية إذا ثبت أن المتهم كان يهدف من وراء فعله تحقيق مآربه حتى لو لم يتمكن لسبب لا دخل له فيه من تحقيق الجرم والقصد الجنائي إذا لم يقم عليه دليل يبقى خاضعا لسلطة القاضي الجزائي التقديرية.

خليل ابل

مادة (4): تعتبر جريمة انتحال صفة أو لقب أو انتحال شخصية آخر أو انتحال شخصية مهنية أو علمية كل من يحمل شهادة علمية سليمة ومرخصة بتخصصه ويقوم باستخدامها في تخصصات أخرى غير مطابقة لنفس تخصصه المصرح له بها إذا ثبت أن المتهم كان يهدف من وراء فعله تحقيق مآربه حتى لو لم يتمكن لسبب لا دخل له فيه من تحقيق الجرم والقصد الجنائي إذا لم يقم عليه دليل يبقى خاضعا لسلطة القاضي الجزائي التقديرية.

مادة (5): يعاقب بالحبس ثلاث سنوات والغرامة خمسة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين في المرة الأولى أو بأي عقوبة أكبر في أي قانون آخر كل من انتحل صفة أو لقب أو انتحل شخصية آخر أو شخصية مهنية أو علمية غير معتمدة من الجهات المختصة بدولة الكويت ولا يخل ذلك بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في قانون الجزاء الكويتي كالتزوير أو النصب أو الاحتيال أو التدليس أو الغش.

مادة (6): يعاقب بالحبس ثلاث سنوات والغرامة خمسة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين في المرة الأولى أو بأي عقوبة أكبر في أي قانون آخر كل من ينتحل صفة أو لقب أو شخصية آخر أو انتحل شخصية مهنة من المهن الطبية وكل من ينسب نفسه إلى الأسرة الحاكمة وكل من ينتحل شخصية قيادية بالدولة أو عسكرية سواء بلباس عسكري أو مدني وما يندرج تحتها من الرتب العسكرية.

مادة (7): يعاقب بالحبس ثلاث سنوات والغرامة خمسة آلاف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين في المرة الأولى أو بأي عقوبة أكبر في أي قانون آخر كل من يحصل على وظيفة قيادية حكومية من جراء حصوله على شهادة أكاديمية غير معتمدة أو مرخصة وكل من يمتهن مهنة تحتاج إلى تسجيل في إحدى النقابات أو الجمعيات المهنية كالأساتذة الأكاديميين والمهندسين والمحامين والصيادلة وغيرها من المهن المتعارف عليها دون أن يحمل شهادة تخوله بالعمل بهذه المهن ولا يكون مسجلا بها لكونه لا يحمل الشهادة بالتخصص أو يحملها دون أن يرخص له من قبل النقابة أو الجمعية المهنية والجهات المختصة بالدولة.

مادة (8): تغليظ العقوبة في حالة العود بالحبس خمس سنوات والغرامة خمسة عشر ألف دينار كويتي أو بإحدى هاتين العقوبتين لارتكاب جريمة انتحال الصفة أو لقب أو انتحال شخصية مهنية أو علمية في المهن الطبية أو انتحل شخصية قيادية بالدولة أو في حال انتسابه للأسرة الحاكمة أو ادعائه لصفة عسكرية باللباس العسكري أو باللباس المدني دون أن يكون منتسبا ومحقا للرتبة العسكرية وكل من حمل شهادة أكاديمية أو مهنية بدون ترخيص أو موافقة أو اعتماد من الجهات المختصة بالدولة سواء كانت مزورة أو سليمة.

مادة (9): يعتبر هذا القانون نافذا من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم يتعارض مع أحكامه وخاصة فيما يخص جرائم انتحال الصفة وانتحال الشخصية المنصوص عليها بقانون الجزاء الكويتي رقم (16 لسنة 1960) وتعديلاته.

مادة (10): على مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون والعمل بموجبه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

أكدوا أنه لا يعد حلا جذريا لسد عجز الميزانية ويضر بالمواطنين والمقيمين

نواب: نرفض أي اقتراح حكومي برفع أسعار الكهرباء والماء

صالح عاشور

د. أحمد مطيع

سعود الحريجي

كامل العوضي

رفض عدد من نواب مجلس الأمة ما أسموه بمسرحية شرائح الكهرباء والماء الجديدة لافتين إلى أنها لن تمر بأي حال من الأحوال من مجلس الأمة مطالبين بوقفة حازمة وجادة أمام هذا الملف.

وفي هذا السياق طالب النائب صالح عاشور ممثلي الشعب بالوقوف وقفة جادة أمام ملف شرائح الكهرباء والماء الذى سوف يفرض على المواطنين والمقيمين وهي بمثابة كارثة إن فرضت عليهم لأنها تمس جيوبهم الخالية أصلا وسوف تؤثر على مصروفات أسرهم وإحتياجاتهم.

وقال عاشور: انتبهوا لمسرحية رفض هذه الشرائح والإتيان بغيرها متفق عليها مسبقا لأنها في النهاية سوف تفرض عليهم أعباء مالية جديدة لا يقدر عليها رب الأسرة لقلة دخله وعلى الحكومة أن تبدأ بأصحاب المجمعات التجارية والشركات والبنوك والأراضي الصناعية بالشرق والشويخ التي تحولت إلى معارض تجارية تدر عليهم الملايين.

وأضاف: لتفرض الحكومة رسوما على أرباح الشركات بالبورصة ولتحول أرباح هيئة الاستثمار وصندوق التنمية لدعم ميزانية الدولة بدلا من صرفها على الخارج وعلينا كنواب ممثلين للمواطنين أن نحمي جيب المواطن البسيط المثقل بالديون والأعباء المالية من أن يمس تحت أي ذريعة فالبدائل كثيرة أمام الحكومة.

وختم عاشور تصريحه قائلا: أقول لإخواني أعضاء المجلس إن المواطنين يراقبون مواقفنا بكل دقة ووضوح وسوف يكون لهم موقف واضح في الانتخابات القادمة فلنكن عونا لهم.

بدوره أكد النائب د. أحمد مطيع العازمي أنه ضد أي اقتراح حكومي برفع أسعار الكهرباء والماء وذلك لأن رفع الأسعار ليس حلا جذريا لمشكلة العجز في الميزانية إضافة لضرره بالمواطنين والمقيمين.

وقال د. مطيع إن الاقتراح الأخير المقدم من الحكومة بخصوص رفع تكلفة الكهرباء والماء يحمل في طياته مبالغات كبيرة في الأسعار الجديدة وذلك بزيادتها أربعة أضعاف عن السعر الحالي مؤكدا أن هذا لا يمكن قبوله بأي شكل من الأشكال كونه يؤدي إلى المساس بشكل مباشر بجيوب المواطنين إضافة إلى أنه حل غير عادل فالمواطنون مختلفون في معدلات الاستخدام وكذلك في الدخول.

وأضاف النائب أن الحكومة في مبالغاتها هذه تعلم بأن هذا الاقتراح لن يمر ولكنها تتعمد المبالغة في اقتراحها حتى تفرض واقعا على مجلس الأمة ينص على ضرورة رفع الأسعار مما يترتب على المجلس إضافة تعديلات على الاقتراح الحكومي المبالغ فيها يتم فيها عرض نسب أخرى لسعر التكلفة الجديد وهذا يعني في النهاية أن رفع سعر التكلفة سيتم بأي صورة كانت.

وختم النائب تصريحه بأن الحلول الحكومية لحل مشكلة العجز غير سليمة وبعيدة كل البعد عن الموضوعية فإلى الآن لم نر أي حلول واقعية فعالة طويلة الأمد وسبق أن طرحنا العديد من الحلول في تصريحات سابقة ولكن يبدو أن الحكومة مصرة على أن حل مشاكلها يكون على حساب المواطنين وهذا مما لا نوافق عليه الحكومة البتة.

من جانبه استغرب النائب سعود الحريجي المشروع الحكومي بشأن شرائح الماء والكهرباء الذي أحيل مؤخرا إلى مجلس الأمة معتبرا أن هذا المشروع يتعارض بشكل واضح مع وعود الحكومة بعدم المساس بذوي الدخول المحدودة والمتوسطة .

وأوضح الحريجي ان الدراسات تؤكد أن معدلات الاستهلاك الطبيعي للكهرباء وفق الحد الأدنى تبلغ حوالي 6 آلاف كيلو واط شهريا وأن متوسط الاستهلاك 9 آلاف كيلو واط ،مشيرا إلى أن التعرفة التي حددتها الحكومة لتلك الشرائح هي ما بين 8 - 10 فلوس.

وأضاف: إن هذه التعرفة تعني ارتفاع تسعيرة الكهرباء على أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة بنسب قد تصل إلى أكثر من 225 % وبالتالي فإن المشروع المطروح صوب تجاه جيوب المواطنين دون مراعاة لتبعات ذلك على أوضاعهم الحياتية.

وأكد الحريجي رفضه هذه التصورات التي تتنافى مع الأهداف المعلنة من أن المطلوب هو الترشيد وليس جباية الأموال مشددا على ان النواب سيكون لهم موقف من هكذا تصورات لا تنسجم مع رؤى الإصلاح الاقتصادي حيث إن الإصلاح لا يكون على حساب المواطنين.

وقال الحريجي إن مساعي الترشيد وإن كانت مقبولة نظريا فإنه لا يمكن تغافل طبيعة أجواء الكويت التي تفرض استهلاكا متزايدا للكهرباء والماء سواء لجهة طبيعة الطقس أو لجهة ما اعتاد عليه الكويتيون.

من جانبه انتقد عضو مجلس الأمة كامل العوضي ما تم الإعلان عنه من قبل وزير الكهرباء والماء م. احمد الجسار بخصوص زيادة تعرفة الكهرباء والماء والتي ستصل إلى أربعة أضعاف سعرها الحالي مؤكدا أن هذا الرقم مبالغ فيه بصورة خيالية ولا يراعي ظروف المواطنين إضافة إلى أنه سيحمل الكثير من التداعيات السلبية مثل ارتفاع أسعار الإيجارات وزيادة في اسعار السلع الاساسية من دون شك.

وأكد العوضي أن هذا التصريح يتنافى مع ما تم إعلانه مسبقا من اللجوء إلى سياسة الترشيد في الاستهلاك كما انه يتعارض مع ما تم التصريح به من أن الإصلاحات الاقتصادية لن تمس جيب المواطن كما وجه حضرة صاحب السمو أمير البلاد صباح الأحمد حفظه الله بخصوص عدم المساس بالمواطن في أي إجراء إصلاحي وخاصة فئة محدودي الدخل مؤكدا أن الحكومة لا ترغب في أن تكلف نفسها عناء البحث عن أي إصلاحات اقتصادية مبتكرة من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية والتي تضرب العالم كله بل إنها تلجأ إلى الحلول التقليدية العقيمة وغير المدروسة على المدى القريب أو البعيد والتي تتمثل في زيادة الأسعار على المواطن بأي شكل وبأي طريقة.

كما أعرب العوضي عن استغرابه من التضارب في تصريحات وزير الكهرباء وفي تصرفاته متسائلا كيف يتم الاتفاق بين الحكومة ومجلس الأمة واللجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء على أن يتم تكليف اللجنة المالية بمجلس الأمة بعقد اللجان المكثفة من أجل تقديم اقتراحات با لإصلاحات الاقتصادية للعبور من هذه الأزمة ثم يتم الإعلان المنفرد من وزير الكهرباء والماء عن نية الحكومة زيادة تعرفة الكهرباء أربعة أضعاف من دون حتى الانتظار لمناقشة اقتراحات اللجنة المالية!!

وبين العوضي أن الحكومة تختار الطرق الصعبة والوعرة على المواطن على الرغم من وجود الطرق الاسهل نصب عينها مبينا أن الحكومة كان يمكن أن تلجأ إلى الزيادة التصاعدية في الأسعار بحيث لا تمس الزيادة أصحاب الشرائح المقبولة وبالتالي يتم الترشيد وتحصل الحكومة على مبتغاها في الزيادة ولا يتأثر المواطن العادي بذلك.

كما أشار العوضي إلى أن تنشيط الاقتصاد والحد من العجز لا يكون بهذه الممارسات الضيقة دون جدوى بل يمكن أن تضخ الدولة الأموال اللازمة في مفاصل الاقتصاد للوصول إلى تنمية حقيقية عبر إنشاء المصانع ودعم الزراعة وفتح آفاق الاستثمار السياحي ودعم المشاريع الصغيرة وفرض الضرائب العادلة على الشركات كما تفعل كل دول العالم المتطور بالإضافة إلى رفع ضرائب المواد الكمالية وكل ذلك قبل التوجه لجيب المواطن البسيط الذي يتم تحميله الاعباء بشكل دائم كأنه سبب العجز!

وأضاف العوضي قائلا: إنه إذا رغبت الحكومة في إجراء إصلاحات اقتصادية حقيقية وناجحة فعليها أن تبدأ بأصحاب الشاليهات والمزارع والمناطق الصناعية التي تقوم الدولة بتأجيرها لعدد من المواطنين بسعر بخس ثم يقوم هؤلاء بتأجيرها الى غيرهم بآلاف الدنانير محققين بذلك ارباحا خيالية وكذلك بأصحاب المصانع والاعمال التجارية والمستوردين وتقوم بزيادة أسعار استهلاك الكهرباء عليهم بصورة معقولة ودون مبالغة شريطة أن يتم التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة بهذا الخصوص بالإضافة إلى تفعيل دور جهاز حماية المستهلك لتشكيل لجان تقوم بحساب زيادة تعريفة الكهرباء والماء وتحديد نسبة الزيادة في التصنيع حتى لا يتم استغلال تلك الزيادة لرفع أسعار المنتجات على المواطن عشرات الأضعاف.

وأشار العوضي إلى أن الحكومة تستطيع اتباع سياسة الترشيد على وزاراتها ومؤسساتها وهيئاتها لتوفر ملايين الدنانير سنويا على الدولة مؤكدا أن القاصي والداني يرى قيمة الهدر في استهلاك الكهرباء والماء والنفقات في كل مؤسسات الدولة فالكهرباء والماء لا يتوقف استهلاكهما ليلا ونهارا فيها حتى بعد خروج الموظفين مستشهدا بمشكلة أنابيب مياه الشرب والصرف والتي يتحطم اغلبها تحت الارض مما سبب زيادة في ارتفاع منسوب المياه تحت الأرض ناهيك عن الهدر في نفقات الكثير من الوظائف القيادية في الدولة!

واكد العوضي ان مجلس الامة يمد يد العون للحكومة للتقديم الاصلاحات الاقتصادية الملائمة شريطة عدم المساس بجيب المواطن اما هذه التصريحات فلا تمثل المساس فقط بل تعد خرقا لجيب المواطن.

وختم العوضي متسائلا ومستغربا عن هدف الحكومة من إثارة الخوف والإحباط في صفوف المواطنين في مثل هذا التوقيت الحرج بعد أن تم التوافق بين السلطتين على دراسة الموضوع بعناية ودراية والخروج بحلول منطقية ومقبولة للحكومة والمواطن معا مشددا على أن الكثير من النواب وهو أولهم لن يقبلوا بهذه الزيادة أو أي زيادة أخرى حتى لو كانت زيادة ضعف واحد وأن هذه الزيادة لن تمر من خلال مجلس الأمة.

سأل الصالح عن أسباب ومبررات إنشاء شركة سانت مارتن العقارية

الطريجي: سنتصدى لتحميل المواطن كلفة الإصلاحات الاقتصادية

قال النائب د. عبد الله الطريجي إن مخاوف نائب رئيس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح من حصول عجز في ميزانية الدولة هي مخاوف غير مبررة ولا سند لها على الإطلاق سوى محاولة الترويج لحزمة الإصلاحات الاقتصادية التي يبدو أن الحكومة تريد المواطن البسيط أن يدفع كلفتها.

وإذ أكد الطريجي أن المساس بالمواطن البسيط في مجلس الأمة لن يكون متاحا للحكومة فإنه دعا الوزير الصالح إلى الانتباه لتصريحاته المتعلقة بالشأن الاقتصادي لاسيما مع حمله حقيبتين وزاريتين مهمتين تتطلبان وزيرا قادرا على الإلمام بمتطلباتهما وأن يحسن اختيار العبارات المرتبطة بدخل الدولة وإن كان غير قادر على هذه المهمة فإن عليه أن يتركها لغيره في بلد مليء بالكفاءات الوطنية.

وأضاف الطريجي في تصريح صحافي أننا لم نجد لمخاوف وزير المالية ما يدعمها من أي جهة اقتصادية معتبرة لاسيما المؤسسات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي الذي أكد على لسان رئيسته كريستين لاغارد أخيرا أن لا عجز في ميزانية الدولة ساخرة من المبالغة في الحديث عن عجز حقيقي غير موجود في الكويت.

وقال الطريجي إن الكويت تجاوزت قبل سنوات مرحلة اقتصادية أكثر صعوبة من تلك التي نعيشها الآن خصوصا مع انخفاض سعر النفط آنذاك إلى نحو ثمانية دولارات مؤكدا أن متانة الوضع المالي الكويتي وضخامة إيرادات الاستثمار وحجم الاحتياطي العام يجعلان دولة الكويت في مأمن من أي عجز حقيقي ولن نحتاج إلى الاقتراض أو بيع السندات كما يروج لذلك وزير المالية بين الفينة والأخرى.

وأضاف أن تراجع إيرادات النفط حقيقة ولا جدال في ذلك كما أن الحقيقة الأخرى هي أن آلية إعداد الميزانية العامة للدولة تظهر الأمر على غير حقيقته عن وجود عجز فيها وهو عجز صوري وليس حقيقيا ولدينا من الاحتياطي ما يسد هذا العجز ويزيد.

وأكد أن الحديث عن الإصلاح الاقتصادي مشروع من حيث المبدأ في ظل التطورات الاقتصادية وضرورة التهيؤ لكل الاحتمالات لكن المجلس سيتصدى لأي حزمة إصلاح تمس الحياة الكريمة للمواطنين إذ إن لدى الحكومة خيارات عدة لإصلاح الاقتصاد وتعزيز الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادر الدخل من دون المساس بمقدرات ومكتسبات المواطنين.

د. عبد الله الطريجي

من جهة اخرى وجه النائب د.عبدالله الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح طالب فيه بتزويده بالآتي:

1 - اسم رئيس مجلس ادارة شركة سانت مارتن العقارية والمدير التنفيذي في عام 2006 ومسماه الوظيفي في حالة عمله في مكتب الاستثمار في لندن او الهيئة العامة للاستثمار اضافة الى اعضاء مجلس الادارة آنذاك وجنسياتهم واسم رئيس مجلس الادارة الحالي وكذلك اعضاء المجلس وجنسياتهم.

2 - رؤساء مجلس ادارة سانت مارتن العقارية السابقون منذ عام 1992 حتى عام 2006 واعضاء مجلس الادارة وجنسياتهم.

3 - تحديد تاريخ نقل تبعية شركتي سانت مارتن العقارية وسانت مارتن الى جراند الى الهيئة العامة للاستثمار ومبرراته القانونية والمالية والادارية مع تحديد الادارة واسم المدير او المسؤول ومسماه الوظيفي المشرف على عمل اداء الشركتين وتحديد الكيان القانوني لكلتا الشركتين.

4 - رأي المستشار القانوني الانجليزي الذي يعمل في مكتب الاستثمار في لندن بخصوص نقل تبعية الشركتين العقاريتين الى الهيئة العامة للاستثمار بخلاف ما كان معمولا به سابقا مع تزويدي بنسخة عن رايه او محضر الاجتماع مع الادارة التنفيذية او مجلس ادارة اللجنة التنفيذية الهيئة.

رأي مكتب الاستشارات القانونية ستيفن هارد وود STEVEN HARDWOOD بخصوص نقل تبعية الشركتين العقاريتين المذكورتين مع تزويدي بأي وثائق ومستندات بهذا الشأن ورأي الرئيس التنفيذي لمكتب الاستثمار الكويتي في لندن السابق السيد عيد الرشيدي بهذا الخصوص.

6 - اسباب ومبررات انشاء شركة سانت مارتن العقارية لي جراند وتاريخ الانشاء والغرض من ذلك والنظام الاساسي اضافة الى اسماء اعضاء مجلس الادارة والمدير التنفيذي.

7 - هل انشاء الشركتين العقاريتين المذكورتين تم في لندن او الكويت وهل تخضع للقانون البريطاني او الكويتي؟

8 - هل يوجد مدقق داخلي او خارجي على شركة سانت مارتن العقارية اضافة الى شركة سانت مارتن لي جراند؟

9 - هل هناك دور رقابي او اشرافي لشركة سانت مارتن العقارية لي جراند؟ مع توضيح وتحديد الدور وطبيعته ومدى الفائدة الرقابية او الاشرافية للشركة؟

10 - ما قيمة المكافآت المالية التي يتقاضاها كل من رئيس مجلس ادارة والاعضاء في كلتا الشركتين علاوة على راتب او مكافأة المدير - الرئيس التنفيذي او المدير العام منذ نقل تبعية الشركتين الى الهيئة في الكويت.

11 - تحديد عدد اجتماعات مجلس ادارة الشركتين العقاريتين والبلد التي تتم فيه الاجتماعات؟

12 - هل يتمتع اي من رؤساء مجلس الادارة او المدير التنفيذي بحصانة دبلوماسية (جواز سفر دبلوماسي)؟

العازمي: الخصخصة دليل جديد على الفشل الحكومي

جدد النائب حمدان العازمي رفضه الشديد لأي توجه حكومي لخصخصة الشركات الحكومية والمخطط الحكومي لبيع مقدرات البلد مؤكدا ان الخصخصة تصفية لدور الدولة في الاقتصاد وشدد على ضرورة التصدي لهذا التوجه الجائر الذي سيضرب بعنف الطبقة الوسطى في البلاد وسيخلق طبقة ثرية فاحشة الثراء وطبقة اخرى لا تجد قوت يومها لافتا الى ان هذا التوجه مخالف للدستور خاصة ان الاقتصاد الكويتي يقوم على العدالة والمساواة الاجتماعية وليس إلغاء القطاع العام.

واضاف العازمي ان المرحلة الحرجة التي تمر بها البلاد حاليا لا تحتاج الى الخصخصة بل الى حكومة قوية قادرة على النهوض بالبلد مستطردا بالقول : الحكومة فشلت في حل الازمة وتحاول ان توهم الشعب ان الحل لن يكون الا بالخصخصة ولكننا نؤكد ان هذه الحكومة عاجزة عن حل أي قضية ودعوتنا لرحيلها ليس من فراغ فأين هي من الدعوات النيابية والشعبية منذ عشرات السنين بضرورة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للنفط واين هي الحكومة عندما وصل سعر برميل النفط الى 140 دولارا.

حمدان العازمي

وتابع العازمي قائلا : ما تتجه اليه الحكومة اليوم سواء الى جيب المواطن من خلال زيادة اسعار الكهرباء والماء او بيع شركات الدولة وانحصار رؤيتها على هذه الحلول اكبر دليل على فشلها مؤكدا انه سيتصدى بكل ما أوتي من ادوات دستورية لهذا التوجه.

ولفت العازمي الى ان خصخصة الشركات العامة ستخلق عدم التوازن في العدالة الاجتماعية وتسيء إلى العمالة الوطنية مشيرا إلى أنه كان من الواجب أن يكون التوجه الحكومي مرسخا لإرادة الدولة وحاميا للمرافق العامة والثروات الوطنية.

القضيبي: لا لتحويل مناقصة الأنابيب النفطية إلى الفتوى

رفض النائب أحمد القضيبي احالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن مناقصة الأنابيب النفطية الى إدارة الفتوى والتشريع للتحقيق فيه مشيرا الى أن الفتوى طرف غير محايد وهو أحد الأطراف التي حملها الديوان مسؤولية الأخطاء التي شابت المناقصة.

وقال القضيبي في تصريح صحفي ان حديث وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله خلال جلسة مجلس الأمة يوم الأربعاء الماضي عند نظر طلب توزيع تقرير المحاسبة على النواب كشف مبكرا عن نية العبث في التقرير والتشكيك في الذراع الرقابية لمجلس الأمة وهو ما نرفضه جملة وتفصيلا مشيرا الى أنه من المؤسف أن وزير الدولة لا يعرف قانون إنشاء ديوان المحاسبة وان دوره ليس له سلطة توجيه الاتهام ليحدد من المتسبب بالأخطاء.

أحمد القضيبي

وتابع القضيبي: سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك تعهد لنا بأن تؤخذ نتائج تقرير المحاسبة بعين الاعتبار ومحاسبة المخطئ مضيفا أن العبدالله يريد ان يحمي نفسه وجهازي الفتوى والمناقصات المركزية بعد أن كشف المحاسبة دورهما بالأخطاء وهو ما كان يسعى له منذ البداية حين رفض احالة الملف الى ديوان المحاسبة وإصراره على تكليف الفتوى بالتحقيق.

وذكر ان ملف الأنابيب النفطية لن يمر مرور الكرام، وهناك مناقصات أخرى حدث بها ذات العبث والتلاعب وستكون جميعها محل تفعيل لأدواتنا الدستورية وسنذهب لأبعد مدى وذلك للبر بقسمنا الدستوري وللحفاظ على المال العام.

الحمدان يسأل العيسى عن المساس بسمعة الكويت في حلقة نقاشية بالجامعة

قدم النائب حمود الحمدان سؤالا إلى وزير التربية والتعليم العالي د.بدر العيسى قال فيه: طالعتنا جريدة الانباء بخبر مفاده قيام عضو هيئة تدريس بكيلة الآداب بجامعة الكويت يوم الاثنين الموافق 2016/3/28 بعمل حلقة نقاشية بعنوان (ALIENS) الغرباء وقد حضر الحلقة العديد من الطلبة الكويتيين وغير الكويتيين وقد تفاجأ الطلبة الحضور بان موضوع الحلقة عن العنصرية بدولة الكويت وليس الغرباء حسب من ذكر وقد تعرض بعض من الطلبة غير الكويتيين للمساس بسمعة دولة الكويت بحسب ما ذكر ونمى إلى علمنا.

وطالب الحمدان تزويده وافادته بالآتي :

- ما حقيقة عقد تلك الحلقة النقاشية؟ وتاريخها والكلية التي أقيمت فيها والمشاركين فيها؟
- هل تم اخذ موافقة مسبقة من عمادة كلية الآداب او عمادة شؤون الطلبة لعمل مثل هذا النشاط بالكلية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بجميع المستندات الدالة على ذلك.
- ما هي محاور الحلقة النقاشية ؟ وهل قام عضو هيئة التدريس الذي شارك بالحلقة بعرض موضوع الحلقة على عمادة الكلية أو عمادة شؤون الطلبة ؟ إن كانت الإجابات بالإيجاب يرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك.

حمود الحمدان

- هل تقدمت أي جهة بشكوى رسمية عن موضوع الحلقة النقاشية؟ إن كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بصورة من الشكوى ومحاضر التحقيق فيها وكل الأدلة المقروءة والمرئية والمسموعة المقدمة.
- هل تعرض أي من الحضور لسمعة دولة الكويت وقوانينها أثناء النقاش؟ إن كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة الجامعية بهذا الشأن؟
- ما التخصص العلمي لعضو هيئة التدريس الذي شارك بالحلقة النقاشية والمواد الذي يقوم بتدريسها؟ مع بيان إن كانت الحلقة بطلب منه أم إنه حضرها كأستاذ مشارك؟ وبيان إن كانت بمجال تخصصه؟ مع تزويدي بالسيرة الذاتية له.
- ماصحة انه تم الطلب من الحضور (الطلبة الكويتيين) الجلوس في المقاعد الخلفية؟
- ما الإجراءات التي قامت بها إدارة الجامعة أو عمادة كلية الآداب اوعمادة شؤون الطلبة باتخاذها بعد نشر الخبر بالصحف المحلية بما يؤكد أنه قد تم المساس بسمعة دولة الكويت خلال موضوع النقاش؟ مدعما الإجابة بكل المستندات الدالة على تلك الإجراءات.

كما وجه الحمدان سؤالا اخر للعيسى قال في مقدمته إنه نمى إلى علمي قيام الجامعة العربية المفتوحة بحفل بعنوان اليوم العالمي للثقافات قدمت فيه بعض الفقرات التي تحتوي على الرقص والتمايل وسط حضور مختلط ونشرت بعض أجزاء هذا الحفل على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها في كارثة ومهزلة تربوية تدل على استهتار المسؤولين وعدم استشعارهم المسؤولية في تخريج جيل يفترض به أن ينضم إلى كوكبة المعلمين الذين سيتخرج من بين أيديهم صناع مجد كويت المستقبل وحضارتها.

وطالب الحمدان بإفادته عن الجهة المنظمة للحفل وتزويده بجميع المراسلات الخاصة بطلب الموافقة على إقامته واسم المسؤول الذي أمضى بالموافقة على هذا الحفل.

وزير الأشغال وعسكر قاما بجولة تفقدية في منطقة الجهراء لحل المشاكل على أرض الواقع

العمير: لا نألو جهدا في تلبية احتياجات جميع المناطق لتخفيف معاناة المواطنين

قام النائب عسكر العنزي يرافقه وزير الاشغال وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير وبحضور وسائل الإعلام المختلفة بجولة على مناطق الجهراء لتفقد الخدمات والبنية التحتية في الشوارع ومعرفة احتياجات بعض المناطق ومواطن القصور لعلاجها وشارك في الجولة التي تمت يوم الأربعاء الماضي عدد من القياديين بوزارة الاشغال منهم الوكيل المساعد لشؤون الصيانة محمد بن نخي ومدير الصيانة بمحافظة الجهراء عيد شامان ونائب مدير هيئة الزراعة.

وتفقد النائب عسكر والوزير العمير وقيادات الاشغال عددا من الشوارع والمناطق منها منطقة سوق الجملة بجمعية الجهراء والمنطقة المجاورة لمسجد الشيخ سالم العلي والشوارع القريبة من صالة الشيخ سالم العلي للأفراح وكذلك تفقدوا شوارع اخرى بحاجة الى إصلاحات وطالب النائب عسكر بسرعة إصلاح تلك الشوارع للتخفيف من معاناة المواطنين بسبب كثرة الحفر والتكسير كما يضرهم ويضر مركباتهم ويهدد حياتهم ويكبدهم خسائر مادية كما طالب بضرورة اصلاح وتوسعة الطريق المجاور لسوق الجملة بجمعية الجهراء بالقرب من مسجد الشيخ سالم العلي وعمل شارع مواز لها ليكون في اتجاهين مما يخفف الضغط على الشارع الحالي المجاور للمسجد.

وأصدر الوزير العمير اوامره وتوجيهاته الفورية الى قيادات الاشغال الموجودين بالجولة بسرعة إصلاح الحفر والكسر في شوارع وإصلاح بلاط بعض الشوارع في الجهراء قبل اليوم الأحد والإسراع في عمل شارع مواز للشارع الفاصل بين سوق الجملة ومسجد الشيخ سالم العلي.

واشاد النائب عسكر بسرعة تجاوب الوزير العمير والقياديين خلال الجولة.

وقبل انطلاق الجولة رحب النائب عسكر في ديوانه بالوزير الدكتور علي العمير قائلا: معالي الوزير نشكركم على مشاركتنا في تلك الجولة الميدانية للاطلاع على مشاكل المواطنين عن قرب وعلى ارض الواقع ونرحب بكم في الجهراء التي تعد المناطق المهمة ويستحق أهلها كل الخير وكلنا ثقة بك معالي الوزير من واقع خبرة الصداقة التي بيننا.

العمير وعسكر خلال الجولة

وبين: كما اننا كلنا من مخرجات الشعب الكويتي ومن المؤكد أنك حريص على المواطن مثلما نحن حريصون عليه وهناك بعض المشاكل سنراها على ارض الواقع وكلي ثقة في أنكم ستجدون لها حلولا سريعة وجذرية للتخفيف من معاناة المواطنين.

بدوره قال وزير الاشغال وزير الدولة لشؤون مجلس الامة د. علي العمير: نشكر النائب الفاضل عسكر العنزي على هذه الدعوة في ديوانية الجولة الميدانية ونثمن حرصه على تفقد حاجة المنطقة وهذا الأمر لاشك نتعاون جميعا عليه وتواجدنا بالجولة ووزارة الاشغال ممثلة في قطاع الطرق والصيانة وكذلك هيئة الزراعة ولا تألو الوزارة جهدا بأن تلبي احتياجات المناطق وما يخفف من معاناة المواطنين سواء في جانب الطرق او في جانب الحدائق وتجميلها وتهيئتها لمرتاديها ولذلك اتينا اليوم ليس اغفالا منا لهذه المنطقة منطقة الجهراء فهي من المناطق المهمة لنا كما ذكر النائب عسكر وايضا كل المناطق لا نقصر في حقها ولكن لعل أبناء المنطقة لديهم بعض الأشياء العاجلة او يشعرون ان فيها رؤية ونحن قد نكون غافلين عنها.

عسكر: نحن خدام الكويت بكل محافظاتها والعين الساهرة لأهلها

وزاد العمير: والدولة لا تبخل على مواطنيها وتخفف دائما من معاناتهم.

وعقب انتهاء الجولة الميدانية قال النائب عسكر العنزي في تصريحات لوسائل الاعلام: الحمد لله كانت جولة ناجحة وهي لم تكن جولة كبيرة على كل مناطق الجهراء لكننا جهزنا للجولة لنقدم نماذج لما يعانيه المواطنون بالجهراء من مشاكل وحددنا نقاطا معينة للجولة بالتنسيق مع بعض الدواوين.

وأضاف عسكر: الجهراء محافظة من محافظات الكويت وهي منطقة مهمة ويعلم الله اننا لا نعمل من اجل منطقتنا فقط بل نريد حل مشاكل المواطنين في كل محافظات الكويت والاخوان في وزارة الاشغال غير مقصرين في الجهراء وباقي المحافظات وبعض النواب حريصون على جميع المحافظات وهذه بلدنا الكويت ونحن خدام لها ونحن العين الساهرة وإذا رأينا خللا في مناطقنا الصغيرة فيجب علينا ابلاغ الجهات المسؤولة وهنا سنحل القضايا سريعا اولا بأول المسؤولين بالأشغال غير مقصرين لكن كيف سيعلمون بمشكلة في شارع معين داخل المناطق الصغيرة من سيذهب إليها الا اذا المواطن أبلغهم بالمشكلة وانا من دوري كممثل للأمة ان ألجأ الى وزارة الاشغال وأبلغهم بمشاكل المواطنين وهم بدورهم لن يقصروا وانا متأكد من ذلك.

قدمه الشايع والنصف والرويعي وأبل والقضيبي

اقتراح نيابي بحظر الشهادات العلمية غير المعادلة

تقدم النواب فيصل الشايع ود.عودة الرويعي وأحمد القضيبي ود.خليل أبل وراكان النصف بالاقتراح بقانون في شأن حظر الشهادات العلمية غير المعادلة ونصت مواده على ما يلي:

مادة أولى: تعتبر شهادة غير معادلة كل شهادة علمية أو مؤهل دراسي تم الحصول عليه من داخل او خارج دولة الكويت لم تتم معادلته من قبل ادارة معادلة الشهادات العلمية في دولة الكويت.

مادة ثانية: يحظر استخدام اي شهادة غير معادلة من قبل ادارة معادلة الشهادات العلمية المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا القانون للحصول على وظيفة او اية صفة رسمية من الدولة أو الاستفادة منها ماديا او ادبيا بأي صورة من الصور أو الاعلان عنها من اي وسيلة من وسائل الاعلام أو اي وسيلة اخرى من وسائل النشر.

مادة ثالثة: يحظر على الجهات الحكومية في الدولة والجهات الملحقة بها والمستقلة والجهات الاهلية والجهات المرخص لها من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل او من قبل وزارة التجارة والصناعة أو اي جهة اخرى اعتماد شهادة غير معادلة في توظيف الأشخاص أو الاستعانة بهم بصفة دائمة او مؤقتة.

مادة رابعة: يحظر استخدام الالقاب العلمية في اي وسيلة من وسائل الاعلام او الاعلان عنها في اي وسيلة من وسائل النشر قبل معادلة الشهادة من قبل ادارة معادلة الشهادات العلمية في دولة الكويت.

مادة خامسة: يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر و بغرامة لا تتجاوز الف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شهادة غير معادلة في اي معاملة رسمية في الجهات المشار لها في المادة الثالثة وتكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات و غرامة لا تزيد على 225 دينارا كويتيا أو بإحدى هاتين العقوبتين في حال ثبوت ان الشهادة غير المعادلة مزورة على النحو المنصوص عليه في المادة 257 من قانون الجزاء الكويتي رقم 16 لسنة 1960 سواء كان الفاعل اصليا او شريكا في جريمة التزوير.

فيصل الشايع

راكان النصف

مادة سادسة: يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز ثلاثة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين كل من استخدم شهادة غير معادلة في معاملة رسمية في الجهات المشار لها في المادة الثالثة ثبت انه قد حصل عليها عن طريق جامعات أو معاهد او مؤسسات وهمية تمارس الغش أو التدليس غير معترف بها أو غير مرخص لها طبقا لأحكام القانون في دولة الكويت أو قانون البلد الذي صدرت فيه.

مادة سابعة: مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد نص عليها قانون الجزاء الكويتي أو اي قانون اخر يعاقب بغرامة لا تتجاوز الف دينار كل من اذاع عن نفسه او غيره صفة علمية عبر وسائل الاعلام او عبر اي وسيلة من وسائل النشر من غير حصوله على شهادة معادلة من قبل ادارة معادلة الشهادات العلمية بدولة الكويت .

مادة تاسعة: مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد نص عليها قانون الجزاء الكويتي او قانون اخر يعزل من منصبه كل موظف وكل من استعين به بصفة مؤقتة او دائمة في الجهات المشار لها في المادة الثالثة اذا ثبت انه تم توظيفه او الاستعانة به بناء على مؤهل دراسي او شهادة علمية غير معادلة من ادارة معادلة الشهادات في دولة الكويت ويقوم بإرجاع جميع الرواتب والمكافآت والمميزات والمستحقات التي حصل عليها من تاريخ تعيينه.

مادة عاشرة: تنشأ هيئة مستقلة تحت اسم هيئة الاعتماد والتفتيش الاكاديمي تؤول اليها ادارة معادلة الشهادات العلمية التابعة لوزارة التعليم العالي بالإضافة الى الجهاز الوطني للاعتماد الاكاديمي وضمان جودة التعليم وتناط بها مسؤولية تطبيق احكام هذا القانون و يكون لها صلاحية الاحالة الى القضاء.

مادة حادية عشرة: لا تخل احكام هذا القانون بأية اتفاقات دولية تبرم بين دولة الكويت وأية دولة اخرى بشأن الموافقة على معادلة أيه شهادات بينهما.

مادة ثانية عشرة: على رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

4 لجان تعقد اجتماعاتها

المالية تبحث قانون تعرفة الكهرباء والماء اليوم

تعقد 4 لجان اجتماعاتها اليوم اذ تناقش لجنة الشؤون التشريعية والقانونية مجموعة من الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض احكام القانون رقم 11 لسنة 2015 باصدار الخطة الانمائية للسنوات (2015/ 2016 - 2019 / 2020) والاقتراح بقانون في شأن وضع ورفع الصور الاميرية ومجموعة من الاقتراحات بقوانين بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت بالاضافة الى الاقتراح بقانون باضافة مادة جديدة برقم 14 مكررا الى القانون رقم 28 لسنة 1969 في شأن العمل في قطاع الأعمال النفطية والاقتراحين بقانونين في شأن الخدمة المدنية وما يستجد من اعمال.

كما تبحث لجنة الميزانيات والحساب الختامي ميزانية هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص للسنة المالية 2016 / 2017 بحضور ممثلين عن كل من وزارة المالية وديوان المحاسبة وديوان الخدمة المدنية وجهاز المراقبين الماليين وهيئة مشروعات الشراكة وما يستجد من أعمال.

ومن جهة اخرى تشرع لجنة الأولويات في مناقشة الموضوعات المتعلقة ببرنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الرابع عشر بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ونائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة وممثلي الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وممثلي جهاز متابعة الاداء الحكومي.

وعلى صعيد متصل تناقش لجنة الشؤون المالية والاقتصادية مشروعا بقانون في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء بحضور وزير الكهرباء والماء وما يستجد من أعمال.

للاشتراك في جريدة
aldostoor الدستور
مباشر
22 454 630

رفع رصيد القوانين الصادرة إلى 99 قانونا

تعديل قانون العمالة المنزلية إنجاز جديد لمجلس الأمة

خلصت جلسة مجلس الأمة العادية والتكميلية من دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الرابع عشر المنعقدة في 29 و30 مارس 2016 إلى نتائج وقرارات عدة منها رفض اعتذار النائب د. عبد الحميد دشتي عن عدم حضور الجلسات 15 و16 و29 و30 من شهر مارس المنصرم ورفع الحصانة عنه في قضيتين وإقرار تعديل على القانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم (69) لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستخدام وتشغيل العمالة المنزلية فضلا عن إعادة مشروع القانون بشأن المناقصات العامة إلى اللجنة المالية لمزيد من الدراسة مع الأخذ بملاحظات النواب على أن تقدم تقريرها في موعد لا يتجاوز الشهرين.

وأقر مجلس الأمة مرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي في حين حول جزءا من جلسة الأربعاء التكميلية إلى سرية بناء على طلب الحكومة لمناقشة تقرير لجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الأخرى حول العالم وكذلك مناقشة تقرير لجنة حماية المال العام بشأن ما تضمنه ديوان المحاسبة عن المخالفات التي شابت بيع بعض العقارات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار وقد أحال المجلس التقريرين إلى الحكومة.

وتمت تلاوة أسماء الأعضاء المعتذرين عن جلسة 29 و30 مارس وأسماء الغائبين والذين لم يكونوا متواجدين الساعة التاسعة صباحا والمنصرفين عن الجلسة الماضية المنعقدة في 15 و16 مارس 2016 دون إذن أو إخطار وأسماء الأعضاء الذين تغيبوا باعتذار سابق أو من دونه عن عدم حضور اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة من 13 مارس 2016م حتى 24 مارس 2016م.

في هذا الشأن رفض المجلس قبول طلب اعتذار النائب عبدالحميد دشتي عن عدم حضور جلسات 15 و16 و29 و30 مارس 2016 وذلك بعد مناقشة شارك فيها العديد من الأعضاء وقد رفض معظمهم قبول اعتذار النائب عن حضور الجلسات فيما تحفظ أربعة نواب على هذا الإجراء باعتباره سابقة لأن من له سلطة قبول العذر من عدمه هو رئيس المجلس وفق المادتين 24 و25 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

التصديق على المضابط

صدق المجلس على المضبطتين رقمي 1348/أ بتاريخ 2016/3/15م و 1348/ ب بتاريخ 2016/3/16م.

وخلال التصديق على المضابط طلب النائب روضان الروضان توضيح ما قصده في كلمته على ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء مناقشة الاستجواب معتذرا عن أي سوء فهم يكون قد انطوى على إساءة إلى تلك الفئة.

الرسائل الواردة

نظر المجلس رسالتين مدرجتين على جدول الأعمال وانتهى إلى القرارات التالية:

- وافق المجلس على رسالة رئيس لجنة الشؤون الخارجية التي يطلب فيها إحالة تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والتدقيق للبعثات الدبلوماسية والمكاتب التابعة لها عن الفترة من (2004م/2005م) حتى (2013م/2014م) إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي للاختصاص.

- رفض المجلس رسالة رئيس لجنة حماية الأموال العامة التي يطلب فيها من المجلس الطلب من نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة إلزام كل من العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار ورئيس الشركة الكويتية للاستثمار تزويد ديوان المحاسبة بالمستندات التي طلبها.

وتحدث عدد من الأعضاء في بند الرسائل عن المواقع الدبلوماسية والدبلوماسيين مؤكدين أنهم واجهة البلد وهم السفراء الذين يمثلون حضرة صاحب السمو أمير البلاد ويتكلمون عن السياسة الخارجية لدولة الكويت المشهود لها من الخمسينات إلى الآن بالدبلوماسية الناجحة ودبلوماسية حل المشاكل ودبلوماسية تقريب وجهات النظر بين الفرقاء لافتين إلى أن الدبلوماسية الكويتية ناجحة في هذا الجانب وما سوف يحصل في شهر أبريل من اجتماع الفرقاء في اليمن في دولة الكويت أحد مؤشرات نجاح الدبلوسية الكويتية مطالبين بمساواة مزاياهم المادية بما يحصلو عليه السفراء نظراؤهم بدول مجلس التعاون الخليجي من أجل إظهار دور الكويت بشكل أفضل.

وشدد الأعضاء على ضرورة دعم البعثات الدبلوماسية في الخارج وطالبوا الحكومة بدعمها وتوسيع التمثيل الدبلوماسي ليشمل كل دول العالم وطالبوا بالتركيز على توظيف الكويتيين في مقار السفارات الكويتية بالخارج. وفي هذا الشأن رد بعض معالي الوزراء على الملاحظات المثارة من النواب كالتالي:

- شكر النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد النواب على إشادتهم بدور البعثات الدبلوماسية في الخارج موضحا أن لدى الكويت بعثات دبلوماسية في (104) دول من مجموع (192) دولة عضوا في منظمة الأمم المتحدة مرحبا بإحالة تقرير ديوان المحاسبة إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي والتعاون معها لإيضاح كل ما ورد في هذا التقرير القديم من ملاحظات.

- نفى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح ما تضمنته الرسالة من عدم تعاون الهيئة العامة للاستثمار مع ديوان المحاسبة وأكد التزام الهيئة بالرد على رسالة ديوان المحاسبة خلال 30 يوما وفق ما ينص عليه الديوان وهذه المهلة تنتهي في 9 أبريل 2016.

الأسئلة

نظر المجلس بند الأسئلة وذلك على النحو التالي:

- النائب جمال العمر عقب على جواب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية لتزويده بأسماء جميع المستشارين خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي هذا الشأن قال الوزير إن لكل وزير 5 مستشارين في مكتبه بحد أقصى وهناك التزام بذلك في وزارات الدولة بلوائح ديوان الخدمة المدنية.

- النائب د.يوسف الزلزلة عقب على جواب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة لإفادته عما إذا كان نائب رئيس مجلس ادارة الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة مازال عضوا عاملا في مجموعة من الشركات وقال النائب إن المذكور عضو في خمسة مجالس إدارات أي غير متفرغ بالمخالفة للقانون وقد يؤدي إلى تضارب مصالح وكان المفروض أن يبادر معالي الوزير بإقالته.

- النائب فارس العتيبي عقب على جواب وزير التربية ووزير التعليم العالي لتزويده بكشف يبين أسماء الجامعات الحكومية السودانية المعترف بشهاداتها لدى وزارة التعليم العالي وطالب

التتمة ص10

تصويت على أحد قرارات المجلس

المجلس يرفض اعتذار دشتي عن عدم حضور الجلسات ويرفع الحصانة عنه في قضيتين

إحالة تقرير ديوان المحاسبة بشأن البعثات الدبلوماسية إلى الميزانيات للاختصاص

رفض إلزام هيئة الاستثمار تزويد ديوان المحاسبة بالمستندات المطلوبة

إحالة قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى الميزانيات

المجلس يقر مرسوم تأجيل تشكيل المجلس البلدي

المناقصات العامة يعود إلى المالية لسد ثغرات الأوامر التغييرية

تتمة المنشور ص09

النائب بتحديد الجامعات المعترف بها حرصا على مستقبل الطلاب .

طلبات رفع الحصانة

نظر المجلس التقريرين 40 و41 للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن طلبي النيابة العامة رفع الحصانة النيابية عن النائب د. عبد الحميد دشتي وانتهى إلى الآتي:

- وافق المجلس على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن العضو د.عبدالحميد دشتي وذلك لإعلانه بالحكم الجنائي الغيابي الصادر ضده بمملكة البحرين في القضية رقم (343205127) وهو ما انتهى إليه تقرير اللجنة ويبلغ المجلس القرار إلى معالي وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية.

- وافق المجلس على طلب النيابة العامة برفع الحصانة النيابية عن العضو د.عبدالحميد دشتي في الجنحة رقم (2015/9196م) جنح عادية (2013/423م) مخفر الصالحية وهو ما انتهى إليه تقرير اللجنة ويبلغ المجلس القرار إلى معالي وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الاسلامية.

خلال نظر بند طلبات رفع الحصانة انتقد العديد من النواب تصريحات النائب المطلوب رفع الحصانة عنه د. عبد الحميد دشتي واصراره على الإساءة لدول الخليج والتطاول على الرؤساء وأنظمة دول مجلس التعاون فيما تحفظ بعض النواب واعتبروا ما يقوله النائب من باب الرأي السياسي وطالبوا بمنع التكسب السياسي والانتخابي في تلك القضية. وفي هذا الشأن رد الوزراء على ما أثير من ملاحظات في مداخلات النواب وذلك على النحو التالي:

- قال النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد إن الحكومة لا تتردد في مباشرة إجراءاتها حسب الدستور والقانون إذا تعلق الأمر بأمن واستقرار الكويت أو الإساءة إلى دول شقيقة مشددا على أن عمق العلاقة بين الكويت والمملكة العربية السعودية لن تتأثر بخلاف فني على اتفاق بأي سبب من الأسباب. وفي ختام النقاش طالب معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بشطب كل ما يمس الوحدة الوطنية وعلاقات دولة الكويت الخارجية وعمقها مع دول الخليج وهو ما أكد عليه رئيس مجلس الأمة قائلا إن كل ما فيه أي إساءة سيشطب من المضبطة وكل النقاش حول هذا البند لن يذاع في التلفزيون.

- قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح: لقد تم الاتفاق مع الجانب السعودي باستئناف الانتاج في حقل الخفجي وتم تعديل بعض عقود الصيانة لاستئناف عمليات الانتاج بكميات تتواءم مع المتطلبات البيئية.

- استغرب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله الزج بموضوع المنطقة المقسومة مع المملكة العربية السعودية التي تنظمها اتفاقية وافق عليها مجلس الأمة سنة 1965 في نظر طلب برفع الحصانة معتبرا ذلك خروجا على اللائحة.

- أكد وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع أنه لا يمكن أن يأتي طلب من النائب العام ويتم تعطيله فالقانون يلزمنا بالإحالة إلى مجلس الأمة الموقر ورفض إقحام مملكة البحرين في هذا الموضوع لأن الطلب يتعلق بإعلان المحكوم عليه حسب الاتفاقيات والإنابات والاعلانات القضائية لدول مجلس التعاون.

تقارير اللجان

نظر المجلس تقارير اللجان عن المشروعات والاقتراحات بقوانين وذلك على النحو التالي:

العمالة المنزلية

- وافق المجلس بالإجماع على المداولة الأولى والاستثناء من المادة (104) من اللائحة الداخلية والمداولة الثانية لقانون بتعديل الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم (69) لسنة 2015 بشأن إنشاء شركة مساهمة مقفلة لاستخدام وتشغيل العمالة المنزلية التعديل يهدف إلى عدم تقاضي الشركة المساهمة المقفلة أرباحا تزيد على 10% من التكلفة الإجمالية لاستخدام العامل المنزلي وأحال المجلس القانون إلى الحكومة.

مادة اولى: يستبدل بنص الفقرة الالوى من المادة الاولى من القانون رقم 69 لسنة 2015 المشار اليه النص الآتي: تنشأ شركة مساهمة مقفلة شريطة عدم تقاضي ارباح تزيد على 10 % عشرة بالمائة من التكلفة الاجمالية لاستقدام العامل المنزلي تتولى استقدام وتشغيل العمالة المنزلية وتخصص اسهمها على النحو التالي:

- 10 % (عشرة بالمائة) للهيئة العامة للاستثمار.
- 10 % (عشرة بالمائة) للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- 60 % (ستون بالمائة) لاتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
- 10 % (عشرة بالمائة) للهيئة العامة لشؤون القصر..
- 10 % (عشرة بالمائة) لشركة الخطوط الجوية الكويتية او الشركات التابعة لها.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يعارض احكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه- تنفذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الايضاحية كالتالي: صدر القانون رقم 69 لسنة 2015 بشأن انشاء شركة مساهمة مقفلة لاستقدام وتشغيل العمالة المنزلية من اجل السعي الى المحافظة على حقوق خدم المنازل وغيرهم ممن يتم استقدامهم وتأكيدا على الوفاء بهذه الحقول وفقا لطبيعة العمل الذي يسند الى الفرد القيام به.

وقد جاء نص الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون المشار اليه متضمنا استحقاق الشركة التي يتم تأسيسها وفقا لأحكام القانون بحيث لا تزيد ارباح الشركة على عشرة بالمائة من رأس مال الشركة.

ولذلك جاء هذا الاقتراح بقانون بتعديل الفقرة الاولى من المادة الاولى من القانون المشار اليه لتحديد ارباح الشركة بحيث لا تجاوز عشرة بالمائة من اجمالي تكاليف استقدام كل عامل ممن يندرج في اعمالها الاختصاص باستقدامه والتكلفة الاجمالية تضم التكاليف المتغيرة والثابتة المباشرة وغير المباشرة وليس عشرة بالمائة من رأس المال

التتمة ص11

الوزراء العمير والجراح والكندري والعلي يتابعون الجلسة

جانب من جلسة الثلاثاء

تكليف وزير الدولة توزيع تقرير ديوان المحاسبة بشأن الأنابيب النفطية على النواب

الخالد: علاقتنا مع المملكة العربية السعودية لن تتأثر بعامل فني

الصالح: ملتزمون بالتعاون مع ديوان المحاسبة وتلافي ملاحظاته كافة

نواب: ضرورة دعم البعثات الدبلوماسية الخارجية ماديا ومعنويا

إحالة تقريري التحقيق في أوضاع مكتب لندن وعقارات الاستثمار إلى الحكومة

تتمة المنشور ص10

المساهم به وذلك لتصحيح كيفية تحديد قيمة ارباح الشركة على نحو يحول دون حدوث خلاف عند التطبيق العملي.

المجلس البلدي

- وافق المجلس بالإجماع على المرسوم بالقانون رقم (119) لسنة 2013 في شأن تأجيل تشكيل المجلس البلدي وأحال المجلس المرسوم بقانون للحكومة. ويهدف المرسوم إلى اعتماد قرارات اللجنة المشكلة اعتمادا مشروطا وذلك بأن تعرض جميعها على المجلس البلدي الحالي لفحص ملاءمتها ومدى صحتها من الناحية القانونية في ضوء القوانين واللوائح المعمول بها آنذاك وإلغاء ما يرى المجلس عدم ملاءمته منها أو عدم صحتها من الناحية القانونية كل ذلك مع مراعاة حقوق غير حسني النية ممن تأثروا بقرارات اللجنة.

غسيل الأموال

- وافق المجلس على إحالة التقرير السابع عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون بتعديل المادة 16 من القانون 106 لسنة 2013 في شأن مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي لدراسته وتقديم تقرير بشأنه خلال أسبوعين قبل الجلسة المقررة 12 أبريل الجاري ويهدف التعديل المقترح الى تحديد نوع ميزانية وحدة التحريات وجعلها ميزانية ملحقة لتمكينها من القيام بمهامها المنوطة بها قانونا.

المناقصات العامة

- وافق المجلس موافقة عامة على طلب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية برد التقرير السادس عشر عن مشروع قانون المناقصات العامة إلى اللجنة لدراسة الملاحظات والاقتراحات والتعديلات المقدمة من الأعضاء مع إبقائه على جدول الأعمال على أن تعد اللجنة تقريرها في مدة لا تتجاوز شهرين.

وخلال المناقشة شدد عدد من الأعضاء على ضرورة إعادة التقرير إلى اللجنة لمزيد من الدراسة والأخذ بملاحظات النواب والتي تمثلت في:

- مراعاة أن تكون الترسية على المقاول الأقل سعرا تكون ذات جودة وكفاءة.
- غياب مبدأ الشفافية وسوء الاختيار وطول فترة إجراءات الترسية وعدم وجود إجراءات عقابية ضد الشركات المتقاعسة.
- إعطاء الأولوية للترسية للشركات المدرجة في البورصة وهو ما كان محل رفض نيابي كبير.
- عدم اتخاذ إجراءات حاسمة بحق المقاولين المخالفين.
- عدم استطاعة المنتجات المحلية من المنافسة في السوق.
- خلل في المواصفات الموضوعة في المناقصة.
- إلغاء موضوع الوكالات التجارية.
- كثرة الأوامر التغييرية في المشاريع تصل إلى 40 و50 %.
- اسناد المشاريع إلى ما يسمى بمقاول من الباطن.

جانب من جلسة الأربعاء

الأنابيب النفطية

- وافق المجلس (موافقة عامة) على اقتراح نيابي بتكليف وزير الجولة لشؤون لمجلس الوزراء بتوزيع نسخ على السادة النواب من تقرير ديوان المحاسبة وتوصياته المتعلق بدراسة مناقصة (RFP2013041) المختصة بخطوط أنابيب شركة نفط الكويت. في هذا السياق أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبد الله ترحيب الحكومة بتوزيع التقرير على مجلس الأمة موضحا أن ديوان المحاسبة لم يحدد الجهات المقصرة في هذا الموضوع فتمت إحالة الموضوع إلى الفتوى والتشريع لمعرفة المتسببين والمقصرين واتخاذ الإجراءات بحقهم مهما كانت مناصبهم.

النواب العوضي والهدية وعسكر في حوار مع الشيخ محمد العبدالله

تقارير لجان التحقيق

ناقش المجلس تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى حول العالم والتقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة البرلمانية في شأن ما تضمنه تقرير ديوان المحاسبة عن المخالفات التي شابت بيع بعض العقارات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة ممثلة في نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح وعقب استئناف الجلسة علنية قال رئيس مجلس الأمة إنه تم الاستماع إلى مبررات طلب عقد الجلسة سرية وما يمكن ان تتعرض له الاستثمارات الخارجية من أضرار ووافقت الأغلبية على طلب السرية وبعدها قدم مقرر لجنة التحقيق بأوضاع مكتب الاستثمار في لندن ثم مقرر لجنة حماية الأموال العامة تقريريهما وتحدث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح ثم تحدث النواب الحضور.

وفي نهاية النقاش بالجلسة السرية أحال مجلس الأمة التقريرين وما تضمنهما من توصيات الى الحكومة وهما:

(1)- تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى حول العالم.

(2)- تقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية في شأن ما تضمنه تقرير ديوان المحاسبة عن المخالفات التي شابت بيع بعض العقارات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار. وما تضمنه من توصيات والتي جاء نصها كالتالي:

- ضرورة معالجة أوجه الخلل والقصور في تشكيل مجلس الادارة والهيكل التنظيمي لتلافي الجمع بين العمل التنفيذي وعضوية مجلس الادارة انسجاما مع قواعد حوكمة الشركات التي تقضي بضرورة الفصل في السلطات والصلاحيات بين كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- وضع ضوابط تحكم مدة عضوية مجلس الإدارة في شركة سانت مارتنز حسبما تقضي به قواعد حوكمة الشركات من ضرورة التقييم الدوري لكفاءة اعضاء مجلس الإدارة في تحقيق أهداف الشركة.
- اجراء التنسيق اللازم لاصدار البيانات المالية للشركة واعتمادها من مجلس الإدارة في الوقت الملائم والذي يتناسب مع تاريخ اصدار الهيئة العامة للاستثمار للميزانية المدققة لاحتياطي الاجيال القادمة.
- اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على ثلاثة تقييمات من مقيمين معتمدين ومحايدين قبل اتخاذ اجراءات البيع للعقارات حفاظا على اموال الهيئة.
- اصدار التوجيهات اللازمة لالزام مجلس ادارة الشركة بالتعاون التام مع فريق ديوان المحاسبة وتزويده بكافة البيانات والمعلومات التي يتم طلبها بأقصى سرعة ممكنة حتى يتمكن من القيام بدوره الرقابي وفقا لقانون انشائه رقم 30 لسنة 1964 وتعديلاته.
- ضرورة تزويد الديوان بالبيانات الخاصة بالمكافآت والحوافز التشجيعية للموظفين في الشركات التابعة للهيئة العامة للاستثمار وعدم وضع قيود وعقبات على ممارسة الديوان دوره الرقابي.

مطالب بأن يكون أعضاء مجلس إدارة صندوق المشروعات الصغيرة متفرغين

تحفظات نيابية على المواصفات الموضوعة في المناقصات

تساؤلات نيابية بشأن كثرة الأوامر التغييرية في مناقصات الدولة

إعطاء الأولوية للترسية للشركات المدرجة في البورصة محل رفض نيابي

قالوا إنه مارس دوره التشريعي والرقابي من دون تعسف وبالتعاون مع الحكومة

نواب: المجلس اتخذ القرار المناسب برد المناقصات وإحالة مكتب لندن إلى النيابة

أكد نواب أن مجلس الأمة قد مارس دوره بشقيه الرقابي والتشريعي في جلسة الاربعاء الماضي ومارس هذا الدور عبر الجلسة العلنية والسرية في اليوم نفسه وهذا يؤكد قدرة المجلس على العمل تحت أي ظروف ومد يد التعاون والاستجابة لها كلما كان ممكنا حيث وافق على طلب الحكومة تحويل الجلسة الى سرية لمناقشة مخالفات استثمارات مكتب لندن وفي النهاية كان القرار للمجلس بتحويل المسؤولين الى النيابة..

مبارك الخرينج

عدنان عبدالصمد

محمد الحويلة

ماجد موسى

أشاد نائب رئيس المجلس النائب مبارك بنيه الخرينج بالجلسة وما تم خلالها من انجاز قائلا: إنها كانت مليئة بالقوانين التي تم مناقشتها ونالت رضاء الطرفين وكان تعاون الحكومة مع المجلس مثمرا ونود ان نؤكد اننا عازمون على ان يظل هذا التعاون بيننا فكلما مدت الحكومة يد التعاون للمجلس كان المجلس اكثر استعدادا واكثر ترحيبا بهذا التعاون.

وقال: صحيح ان هذه الجلسة كانت طويلة ولكن العبرة تكون في الالتقاء على مصلحة الكويت ومصالح المواطنين وان شاء الله نأمل ان يستمر هذا النهج المنجز في دور الانعقاد الحالي ودور الانعقاد الحالي ودور الانعقاد المقبل وحتى نهاية هذا الفصل التشريعي بأكمله وأنا على ثقة بأن كشف حساب هذا المجلس سواء على المستوى التشريعي او على المستوى الرقابي سيضع هذا المجلس في مقدمة كافة المجالس السابقة منذ بدء الحياة النيابية حتى الآن.

ولعل من ابرز سمات هذا التعاون بين السلطتين استجابة المجلس لطلب الحكومة بتحويل الجلسة الى سرية عند مناقشة استثمارات مكتب لندن في حين ان مثل هذا الطلب كان من الممكن ان يصبح مثار خلاف يعطل الجلسة اذا تمسك كل طرف برأيه.

من جانبه قال النائب عدنان عبدالصمد: طبعا كان هناك جانب من الجلسة سري لكن قبل السرية كان هناك انجاز جيد وهو مناقشة قانون المناقصات موضحا ان قانون المناقصات الحالي قديم جدا واكل عليه الدهر وشرب وفيه كثير من المثالب والثغرات واصبح في اشد الحاجة الى اعادة نظر لتلافي مثل هذه الثغرات.

وأضاف عبدالصمد ان الحكومة كان عندها مشروع قانون للمناقصات وايضا كان هناك كثير من النواب لديهم اقتراحات بقوانين في نفس الاتجاه بعضها يحمل تعديلات والبعض يحمل اضافات او كلاهما.

والحقيقة ان المناقشة لهذا الموضوع كانت راقية جدا والملاحظات التي طرحت على قانون المناقصات كانت ايضا راقية خاصة ان ديوان المحاسبة كانت لديه ملاحظات واوصلها للجنة المالية ونحن ايضا في لجنة الميزانية كانت لدينا ملاحظات على القانون واوصلناها للجنة المالية خاصة فيما يتعلق بقضيتين جوهريتين: القضية الاولى في حالة انسحاب المناقص الاول وهو صاحب السعر الاقل وبالتالي حينما ينسحب - حسب التجارب - يأخذ المناقصة المناقص التالي للاول وهو بالطبع اعلى قيمة وهي المناقص الثاني. هذا الموضوع كان يثير عندنا في لجنة الميزانية الاستغراب والشبهة ونتيجة لتباطؤ وتواطؤ بعض المسؤولين في الجهات الحكومية مع المقاولين كان الامر يؤدي الى انسحاب المناقص الاول الادنى سعرا وبالتالي اعطاء المشروع للمناقص الثاني الاعلى سعرا وقد يكون هناك شبهة تواطؤ بين المناقص الاول والمناقص الثاني بحيث ان الاول يأخذ المقسوم من الثاني وينسحب وكلاهما يستفيد لانه يعد هذا الامر ممكنا لأنه وضعت ضوابط لأنه اذا انسحب المناقص الاول فقد تلغى المناقصة كلها ولا تسلم الى المناقص الثاني ولكن وضعت ضوابط معينة تخفف من احتمالات الالاعيب السابقة.

ايضا القضية الثانية المهمة اننا رأينا ان هناك بعض المقاولين يتعثرون في تنفيذ مشاريعهم مع الحكومة ومع ذلك - على الرغم من تعثرهم والشبهات التي تثير الريبة ومشاكلهم - نرى مناقصات جديدة ترسى عليهم وقلنا انه يجب على لجنة المناقصات قبل ترسية اي مشروع جديد ان تبحث عن التاريخ التأهيلي للمناقص من حيث مدى تعاونه مع الحكومة ومدى جديته والتزامه في تنفيذه للعقود السابقة فاذا لم يكن قد اخل بالعقود السابقة اعطيه مناقصات جديدة.

ووجدنا في القضايا التي ترفع على الحكومية وتكسبها الاطراف المتعاقدة مع الجهات الحكومية يكون ذلك نتيجة لقصور في قانون المناقصات.

ومن ثم طرحت كثير من الملاحظات في الجلسة ومن بينها هاتان القضيتان السابقتان فاللجنة المالية اخذت بهاتين الملاحظتين اضافة الى كثير من الملاحظات وجميعها توضع في تقرير جديد بعد دراسته من اللجنة المالية على امل ان يتم اقرار قانون المناقصات بعد شهر او شهرين بصورة اكمل وافضل مما كان عليه.

كذلك اشاد النائب عسكر العنزي بالجلسة وما دار فيها بما في ذلك الجلسة السرية التي جاءت استجابة لطلب الحكومة كنوع من التعاون المطلوب وخاصة ان المناقشة جاءت بلا محاذير.

وكان من اهم ما دار في الجلسة قانون المناقصات الذي مضى عليه زمان طويل ولم يواكب التطورات في البلاد بعد ان اصبح مليئا بالسلبيات وفي اشد الحاجة الى تعديلات لتلافي بعض الثغرات المعيبة وهذا يؤكد جدية المجلس في التصدي للاصلاح التشريعي فليس معنى ان هذا القانون عمل به ان اصبح صالحا لكل زمان ومكان ولذلك كثير من النواب كان لديهم اقتراحات وتعديلات القانون الذي صدر منذ عام 1964.

وكان موضوع مكتب الاستثمارات في لندن وحتى مكاتب الاستثمارات الاخرى من اهم ما حظي باهتمام المجلس خاصة بعد انتهاء لجنة التحقيق من عملها وقدمت تقريرها للمجلس الذي احال التقرير الى الحكومة واوصى باحالته الى النيابة.

واوضح النائب د. محمد الحويلة ان هناك موضوعات عدة طرحت في الجلسة منها ما يخص قانون لجنة المناقصات العامة وما فيه قصور تشريعي وسوف يتم الاسترشاد بما طرح في الجلسة في اصلاح هذا القانون لان القانون القديم والمعمول به حاليا كان قد صدر في منتصف الستينات من القرن الماضي وقد اضيف اليه 50 مادة جديدة تقريبا لاصلاحه وبالتالي ستتم اعادة القانون الى اللجنة لوضع اللمسات الاخيرة عليه ونرجو ان يتم ذلك بسرعة واعادته للمجلس مرة ثانية ليقول الكلمة الفصل فيه ويتم اقراره.

الامر المهم الآخر كان التقرير الخاص بمكتب استثمارات لندن وتم استعراض ما ورد بالتقريرين من لجنة التحقيق في الأوضاع الخاصة بمكتب لندن واللجان البرلمانية المختصة والجانب الحكومي.

وقد كانت هناك ملاحظات مهمة ولكن الكلمة الاخيرة كانت لمجلس الامة الذي احالهما الى الحكومة مع التوصية بالاحالة الى النيابة بعد التصويت.

ونأمل ان يواصل المجلس هذا المستوى من الانجاز حتى يتم انجاز القوانين المهمة التي نرجو ان نتمكن من اقرارها قبل الانشغال بموضوع الميزانية.

اما النائب كامل العوضي فأكد ان المجلس يواصل اداءه تحت كل الظروف فعلى الرغم من ان الموضوع الرئيسي تطلب ان يناقش في جلسة سرية الا انه قبل التحول الى السرية ناقش عددا من الموضوعات المهمة وخاصة موضوع قانون المناقصات وهو قانون كان يحتاج للتعديل منذ زمن طويل ومع الاسف الشديد لم ينجح في الالتفات اليه واصلاحه الا هذا المجلس على الرغم من ان الحديث عن الانعكاسات السلبية لهذا القانون على كثير من المشروعات كانت تصم الآذان.

ونأمل ان ننتهي من اصلاحه في اقرب فرصة حتى نوقف هذه التجاوزات في بعض المشروعات والتعطيل الممنهج.

وكذلك موضوع مكاتب استثماراتنا في الخارج وخاصة مكتب لندن الذي انتهت لجنة التحقيق في تجاوزاته من انجاز تقريرها حوله واوصى المجلس في النهاية بتحويل التقرير الحكومة لاحالته للنيابة.

وكلها امور تتعلق بالدور الرقابي والتشريعي للمجلس معا كل هذا ولا نزال في دور الانعقاد الرابع ولم ينته بعد.

وقال النائب حمدان العازمي ان الجلسة لا بأس بها حيث اخذت حصتها من الناحية التشريعية وكان ابرز ما فيها الموافقة على قرار لجنة التحقيق بشأن تجاوزات مكتب لندن واحالته الى النيابة ولكني كنت ارجو ايقاف المسؤولين عن هذه القضية عن العمل حتى يتم الانتهاء من تحقيقات النيابة حتى لا يكون هناك تأثير على مجريات التحقيق.

وقال النائب ماجد موسى ان الجلسة تعتبر ماراثونية ويبدو ان الجلسات من هنا الى نهاية دور الانعقاد ستكون بهذا الطول.

وقد احلنا تحقيق استثمارات لندن الى النيابة ومن خلال النيابة سيأخذ مجراه القانوني وعندها ستنكشف كل الامور وستكون المحاسبة لاي تجاوز ولن يكون هناك تهاون مع اي شخص مهما كان موقعه او منصبه.

الخرينج: التأكيد على التعاون مع الحكومة

عبدالصمد: الملاحظات على قانون المناقصات موضوعية

العنزي: المناقشات في السرية تميزت بالشفافية

الحويلة: إضافة 50 مادة جديدة تطلبت إعادة المناقصات إلى اللجنة مجددا

العوضي: المجلس يواصل أداءه المتميز تحت كل الظروف

حمدان العازمي: كنت أتمنى إيقاف مسؤولي مكتب لندن حتى انتهاء التحقيق

موسى: الجلسات حتى نهاية الانعقاد ستكون ماراثونية

أكد لبرنامج الكويت اليوم أن القانون يضمن زيادة دورية لرواتب جميع موظفي الدولة

لاري: لا مساس بمزايا المهن الشاقة في مشروع البديل الاستراتيجي

ناقش برنامج الكويت اليوم على تلفزيون المجلس مشروع قانون البديل الاستراتيجي بمشاركة النائب أحمد لاري والمحامي بدر العتيبي حيث طمأن النائب لاري أصحاب المهن الشاقة والخطرة بأن رواتبهم ومزاياهم وأن من لم يستفد من القانون الجديد فلن تقل مكافأته ولا مزاياه المالية لافتا إلى أن البديل من أهدافه تشجيع العمل في القطاع الخاص.

وقال لاري في مستهل حديثه إن مشروع البديل الاستراتيجي في طور الدراسة حتى الآن داخل لجنة تنمية الموارد البشرية ولم يتم اتخاذ أي قرار نهائي بشأنه حتى الآن كاشفا عن وجود مستجدات تم تضمينها للتقارير السابقة خلال دور الانعقاد الحالي منها انخفاض أسعار النفط والرؤية الاصلاحية الاقتصادية التي تعتزم الدولة تنفيذها حيث إن البديل الاستراتيجي جزء من تلك الخطة.

وأشار إلى خطأ اعتقاد البعض بأن البديل الاستراتيجي يتعلق فقط بتعديل خلل الرواتب بينما ذلك جزء من القانون الذي يسعى عموما إلى معالجة خلل منظومة العمل الاداري للدولة ومن أهدافه الرئيسية تحفيز الأداء ورفع كفاءة العمل وتحقيق العدالة بين موظفي الدولة ووجود نظام ثابت لزيادات الرواتب يمكن الدولة من ضبط مصروفات الباب الأول والتخطيط الناجح للمشاريع التنموية المستقبلية.

وأكد لاري أن انخفاض اسعار النفط واستمرارها دون السقف الذي يغطي المصروفات سيتسمر لفترة مستقبلية وفقا لتوقعات الخبراء وهو ما يتوجب على الدولة التحرك لمواءمة الأوضاع الجديدة ومعالجة الخلل المالي الذي يسبب فجوة كبيرة بين المصروفات والإيرادات في ظل الأوضاع الحالية للدولة ومن بين تلك المعالجات ترشيد الباب الأول والخاص بالرواتب مشيرا إلى ان إقرار الكوادر إقرارا عشوائيا في السابق ساهم في زيادة تضخم هذا الباب واستنزاف عوائد الدولة من خلاله مؤكدا أنه في الوقت الحالي لا يوجد بديل عن ترشيد الميزانية بجميع أبوابها مشيرا إلى ان البديل الاستراتيجي يضع نظاما شاملا لجميع موظفي الدولة يساهم في تحقيق العدالة للتقييم السنوي للموظف وفق نقاط معروفة ولا يجعل الموظف خاضعا لتقييم مسؤوله والذي قد يتسم بالشخصانية في بعض الأحيان ما يضر بالكثير من موظفي الدولة ومع تطبيق البديل الاستراتيجي سينتهي عصر التنبؤ بالتقديرات والترقيات.

القطاع النفطي

وطمأن لاري العاملين في القطاع النفطي بأن رواتبهم ومزاياهم لن تمس إلا إلى الأفضل وأن من لم يستفد منهم من القانون الجديد فلن تقل مكافأته ولا مزاياه المالية لافتا إلى أن البديل من أهدافه تشجيع العمل في القطاع الخاص ومعالجة الخلل الحاصل خلال السنوات الماضية بتركز الغالبية العظمى من موظفي الدولة في القطاع العام وعلينا أن ندرك أن الحكومة لن تستطيع الاستمرار في التوظيف واستيعاب تدفقات سوق العمل وهو ما ينافي التوجه العام كدولة اقتصاد حر.

وتابع أن حزمة الاصلاحات القادمة تتضمن وضع بدائل لمصدر الدخل وتخفيف يد الدولة عن الاراضي وتشغيل العمالة الوطنية وافساح المجال للقطاع الخاص وقد تضمن برنامج الإصلاح الحكومي 11 مشروعا منها محطات كهرباء وصناعة السياحة وخدمات أخرى سيكون للقطاع الخاص فيها دور رئيسي وطمأن المواطنين في هذا الصدد إلى أن المشروعات ستتضمن إنشاء شركات مساهمة لا تقل نسبة المواطنين فيها عن 40 % وبالتالي فإن ناتج تلك المشاريع وعوائدها ستصب في صالح المواطن.

وأوضح أن برنامج الإصلاح الاقتصادي يتضمن إجراءات حازمة لضبط الأسعار ونعول كثيرا على وزارة التجارة في تلك المسألة وسنفعل رقابتنا البرلمانية على إجراءات الوزارة بدءا من متابعة عدم مواكبة أسعار السلع المرتبطة بالديزل مع هبوط سعره المدعم.

احمد لاري

وأشار لاري إلى أن البديل سيربط بين معدل التضخم وزيادة الرواتب وأنه بناء على ذلك ستخضع رواتب موظفي الدولة للمراجعة كل عامين وسيتم زيادته بمعدل 50 بالمئة من سعر التضخم أي أنه إذا كان معدل التضخم 2 % فستكون زيادة الرواتب 1 % مؤكدا ان ذلك النظام سيقضي على المطالبات المستمرة بالكوادر وعلى الزيادات عشوائية والتي تكون على فترات متباعدة ولا تراعي غلاء المعيشة على المواطن كما انها من ناحية أخرى ستضبط ارتفاع أسعار السلع باعتبارها زيادة تدريجية بمعدلات أقل نسبيا من معدل زيادة السلع وبالتالي لن يلجأ التاجر لرفع الأسعار لافتا أنه من ما سبق استعراضه عن مشروع البديل الاستراتيجي يتضح للمواطن أن هدفه إعادة التوازن للهيكل الإداري الحكومي وحفظ حق الموظف وتقديم ضمانات تشجعه على الانتقال إلى العمل بالقطاع الخاص.

تطبيق تدريجي

كما أكد أن قانون البديل الاستراتيجي سيتم تطبيقه تدريجيا خلال عامين من إقراره حيث سيبدأ التطبيق في وزارة الشؤون كمرحلة تجريبية حيث يمكن المشرع من التعديل إذا كانت هناك سلبيات للقانون وأنه سيطبق بعد ذلك وخلال عامين على الجميع وأعاد طمأنة القطاع النفطي وغيره من أصحاب الأعمال الشاقة بأن المشروع يراعي وضعهم ولن ينتقص من حقوقهم وأنه على الجميع أيضا مراعاة الأوضاع المالية العامة للدولة وانخفاض أسعار النفط والتي تستوجب على الجميع أن يتحمل المسؤولية.

وفيما يتعلق بقانون المناصب القيادية أشار لاري إلى وجود خلافات جوهرية بين لجنة تنمية الموارد البشرية والحكومة ففي حين يدعم أعضاء اللجنة آلية اختيار القياديين التي ينص عليها مقترح القانون والقاضي بأن يتم تكوين لجنة محايدة تختار 5 أشخاص من المتقدمين لشغل المنصب القيادي على أن يقوم الوزير بترشيح 3 منهم إلى مجلس الوزراء الذي يختار من يتم تعيينه بالمنصب من بينهم أما وجهة النظر الحكومية فهي ترفض تلك الآلية كما أن رغبة الحكومة باستمرار القيادي لمدة 12 سنة يرى أعضاء اللجنة البرلمانية أن 8 سنوات كافية ليقدم القيادي كل ما لديه ويفسح المجال للدماء الجديدة.

إيجابيات القانون

ومن جهته قال المحامي بدر العتيبي إن البديل الاستراتيجي بدراسته الأولية يشمل جميع قطاعات الدولة العامة والشركات التي تمتلكها الدولة أو تمتلك أسهما فيها ومن تم استثناؤهم هم أعضاء السلطة القضائية والعسكريون بجميع فئاتهم.

واعتبر العتيبي أن ايجابيات مشروع قانون البديل الاستراتيجي تفوق سلبياته حيث سيستفيد منه قطاع من موظفي الدولة لا يمتلك كوادر أو محفزات مالية كما أنه سيخفف الفجوة المالية بين العاملين في نفس المهنة في وزارات الدولة وبنسبة تصل إلى 80 في المئة في حين أن سلبياته تؤثر على العاملين في بعض القطاعات ومن بينهم القطاع النفطي متمنيا على اللجنة البرلمانية التي تدرس القانون مراعاة تلك الفئة نظرا لطبيعة عملهم الشاقة والمخاطر التي تحيط بهم مشيرا إلى ان معظم دول العالم النفطية تميز العاملين في هذا القطاع عن غيرهم من الوظائف المدنية الحكومية.

وأوضح أن البديل الاستراتيجي سيحتاج إلى تغيير 11 مادة من قانون الخدمة المدنية الحالي كما انه سيغير نظام سلم الترقيات والتعيين والراتب الاساسي وأنه طبقا للدراسة الأولية للمشروع فإن الراتب الأساسي لأعلى درجات السلم الوظيفي 580 دينارا والهامش المالي بين كل درجة وظيفية سيتراوح بين 80 و120 دينارا وأن نظام التقييم في البديل سيخضع لضوابط يحكمها ارتفاع التقدير الذي يحصل عليه الموظف المتفوق عن موظف اخر تقديره ضعيف حيث إن الأول سيشمله نظام الترقية خلال سنتين في حين ان الآخر لن تتم ترقيته أما المكافآت التشجيعية فلن تكون للجميع كما في النظام الحالي.

هدف البديل الاستراتيجي تحفيز الأداء وتحقيق العدالة بين موظفي الدولة

المواطن شريك في مشاريع الحكومة لتنويع مصادر الدخل بنسبة 40 %

تطبيق تدريجي لقانون البديل حال إقراره سيبدأ بوزارة الشؤون

خلافات جوهرية بين الحكومة ولجنة تنمية الموارد حول قانون المناصب القيادية تؤخر إقراره

العتيبي: البديل الاستراتيجي يشمل جميع القطاعات العامة والشركات المملوكة للدولة

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014.

أمانة الأوقاف خالفت قرار لجنتها الشرعية بشأن مقابل النظارة

في الحلقة الخامسة عشرة من ملاحظات ديوان المحاسبة على نتائج الفحص والمراجعة الخاصة بتنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2015/2014 تستكمل «الدستور» نشر بيانات الحساب الختامي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والملاحظات التي أسفر عنها فحص ومراجعة الديوان لبيانات وحسابات وسجلات وشؤون التوظيف وكذلك الرقابة المسبقة والمخالفات المالية للسنة المالية 2015/2014.

الأمانة العامة للأوقاف
أولا: فحص ومراجعة بيانات الحساب الختامي للأمانة العامة للأوقاف:

- مآخذ شابت الصرف على بعض الاعتمادات ومنها: انخفاض معدلات الصرف على اعتمادات بعض ابواب ميزانية الأمانة فقد تبين لدى الفحص انخفاض معدلات الصرف على اعتمادات بعض ابواب ميزانية الأمانة للسنة المالية 2015/2014.

- انعدام وتدني معدلات الصرف على اعتمادات بعض مشاريع خطة التنمية فقد اسفر الفحص والمراجعة عن انعدام وتدني معدلات الصرف على بعض مشاريع خطة التنمية للسنة المالية 2015/2014.

- تعلية مبالغ بقيمة 9.525/000 دينارا كويتيا لحساب الامانات بالمخالفة لاحكام المرسوم بقانون رقم 31 لسنة 1978 بشأن قواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي.

- تعلية بعض المستحقات بلغ اجماليها 5.790/000 دينارا كويتيا على غير البند المختص.

- تكرار تعلية مبلغ 1.920/000 دينارا كويتيا لحساب امانات مبالغ مخصوم بها على انواع بنود مصروفات الميزانية.

- مآخذ شابت النماذج الايضاحية للحساب الختامي للأمانة ومنها: عدم الالتزام ببعض احكام التعميم رقم 4 لسنة 2000 بشأن القواعد والاجراءات اللازمة لاقفال الحسابات واعداد الحساب الختامي للجهات الحكومية وتعديلاته.

ثانيا: فحص ومراجعة حسابات وسجلات الأمانة العامة للأوقاف

- مخالفة لائحة ضوابط استثمار الاموال الوقفية بما يخص مال البدل ما يترتب عليه انتقاص لحقوق الواقفين.

- صرف ريع الأوقاف الى ذرية الواقفين بالزيادة عن الايرادات الفعلية ما أدى الى ظهور ارصدة بعض الواقفين بالسالب.

- مخالفة الأمانة قرار اللجنة الشرعية بها بشأن مقابل النظارة.

وافادت الأمانة بان ادارة الشؤون المالية لا تعتمد الصرف من موازنات الوحدات الادارية الا بعد اخذ الرأي الشرعي من اللجنة الشرعية بجوازها وارفقت بعض القرارات الادارية بشأن اعتماد بعض موازنات الصناديق الوقفية والادارات.

- مخالفة احكام المرسوم رقم 257 لسنة 1993 بانشاء الأمانة العامة للأوقاف فيما يخص المكافآت التي حصل عليها ممثلو الأمانة في مجالس ادارة الشركات المستثمر بها.

وافادت الأمانة بان هذه المكافآت لا تشكل هبات او منحا من الشركات للعضو انما مقابل عمل وجهد ومسؤولية يتحملها ممثل الجهة في مجلس الادارة وانه تم عرض موضوع المكافآت على اللجنة الشرعية والتي انتهت في اجتماعها رقم 2015/4 الى عدم النظر في هذا البند حيث ان هذا الموضوع فني وترى احالته الى لجنة تنمية واستثمار الموارد الوقفية وتم عرض الضوابط على لجنةتنمية واستثمار الموارد الوقفية في اجتماعها رقم 2015/2 حيث اوصت اللجنة باحالة الموضوع الى الامين العام لاتخاذ اللازم بالتنسيق مع الجهات المختصة.

- ملاحظات شابت مصرف المساجد: وقد شاب اعمال المصرف الملاحظات التالية: ملاحظات شابت القرار رقم 33 لسنة 2012 المذكور: تداخل اختصاصات لجنة مصرف المساجد مع اختصاصات ادارة المصارف الخاصة.

وافادت الأمانة بانه تم عرض الهيكل التنظيمي الجديد الذي اعتمده مجلس شؤون الأوقاف على مجلس الخدمة المدنية وقد تم اضافة قسم خاص بمصرف المساجد حتى يتولى كامل اعمال مصرف المساجد بالتنسيق مع وزارة الأوقاف يمكن من خلاله تلافي اي تداخل في الاختصاصات.

- التقاعس وعدم المتابعة لتسلم الوثائق والمستندات المالية والادارية المتعلقة بالمصرف.

وافادت الأمانة بانها قامت ببذل كل ما في وسعها وفق الخطوات المبينة الا ان المختصين بوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية لم يقوموا بتنفيذ القرار الوزاري على الوجه الاكمل وان الموضوع محال في الوقت الحالي للجنة التحقيق التي شكلها معالي الوزير بشأن ملاحظات ديوان المحاسبة.

- استمرار صرف مكافآت للعاملين بقطاع المساجد من غير الائمة والمؤذنين.

وافادت الأمانة بأنه تم عرض الموضوع على معالي الوزير وقرر انهاء خدمات الموظفين كافة في 2015/6/30 من على بند الايرادات الوقفية ريع مصرف المساجد.

- صرف مكافآت وبدل سكن ومساعدات مالية مقطوعة لجميع الائمة والمؤذنين بالمخالف لحجج الواقفين.

وافادت الأمانة ان الموضوع محال في الوقت الحالي للجنة التحقيق التي شكلها معالي الوزير بشأن ملاحظات ديوان المحاسبة كما ان الأمانة بصدد عرضه على معالي الوزير لما يتصف به من عمومية تتعلق بالائمة والمؤذنين.

- تحميل مصرف المساجد بتكاليف ايجار وتجهيز مقر للمصرف بالمخالفة للحجج الوقفية وللقرار رقم 33 لسنة 2012 السابق الاشار اليه.

وافادت الأمانة ان السبب هو عدم تواجد مكان بالأمانة لضيق المساحة وانه سيتم مخاطبة وزارة المالية لاعتماد مخصص لايجار مبنى مستقبلا كما ان الأمانة تسعى في الوقت الحالي لايجاد مكان بديل بدون ايجار يكون ضمن الاماكن المخصصة بالمساجد.

- ملاحظات شابت أعمال تطوير مجمع الأوقاف التجاري ومنها:

- ملاحظات شابت المناقصتين رقمي 1-2013 أ ع و4-2013 أع بشأن تقديم خدمات استشارية لتطوير مجمع الأوقاف التجاري.

- عدم اعداد الدراسات الكافية لحالة المجمع ما أدى الى صرف مبالغ دون الاستفادة منها.

- مخالفة احكام التعميم رقم 7 لسنة 2001 بشأن لائحة المحفوظات.

- الملاحظات التي شابت ادارة عقارات الأمانة: وقد تبين لدى فحص اعمال ادارة العقارات ما يلي: اتخاذ الأمانة لاجراءات أدت الى حرمانها من مزايا الفرص البديلة.

وافادت الأمانة بانه تم اخذ موافقة لجنة المناقصات المركزية بتقسيم عقارات المجموعة الثالثة بين عقدي المجموعة الاولى والمجموعة الثانية لحين طرح المناقصة الجديدة.

- مخالفة الشركة المديرة لبعض عقارات الأمانة الشروط التعاقدية فيما يخص الكفالة النهائية.

وافادت الأمانة بانه تم مخاطبة الشركة لتعديل خطاب الضمان ليمثل 10 % من قيمة العمولة المستحقة ويكون ساري المفعول حتى 2017/6/30.

- استثمار تأمينات المستأجرين بالمخالفة للائحة ضوابط استثمار الاموال الوقفية.

وافادت الأمانة بانه تم تحديث جميع عقود المستأجرين لدى الشركات المديرة بشأن استثمار مبالغ التأمينات المدفوعة من المستأجرين لصالح الوقف واضافة عبارة المبلغ سوف يستثمر لصالح الوقف كما يوجد بند بالعقد ينص على يعتبر توقيع الطرف الثاني على هذا العقد اذنا ضمنيا منه للطرف الاول بان ينتفع الطرف الاول بمبلغ التأمين وعليه يكون الطرف الثاني موافق على استثمار

التتمة ص15

صرف ريع الأوقاف بالزيادة عن الإيرادات الفعلية أدى إلى ظهور أرصدة بعض الواقفين بالسالب

مخالفة أحكام مرسوم إنشاء الأمانة فيما يخص مكافآت حصل عليها ممثلوها في مجالس إدارة الشركات المستثمر بها

ملاحظات شابت أعمال لجنة مصرف المساجد بالأمانة العامة للأوقاف

الأمانة خالفت لائحة ضوابط استثمار الأموال الوقفية وانتقصت حقوق الواقفين

ملاحظات ديوان المحاسبة

تنشر جريدة الدستور تباعا وعلى حلقات تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج العرض والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية وحساباتها الختامية للسنة المالية 2014/2015.

تحمل الخزانة العامة بمبالغ مالية لصدور حكم قضائي ضد الأمانة

تتمة المنشور ص14

مبلغ التأمين ولم يتقدم اي مستأجر بتقديم اعتراض مكتوب او شفهي على هذا البند وبذلك اعتبرت الأمانة التوقيع على العقد دون ابداء اي اعتراض موافقة على ما جاء فيه.

تأجير بعض عقارات الأمانة بأقل من ايجار المثل بشكل ملحوظ.

وافادت الأمانة بردها بارفاق كشف يوضح القيم الايجارية المنخفضة للعقارات مع الاسباب الخاصة لكل عقار وتاريخ استحقاق الزيادة.

- عدم وضوح اجراءات الأمانة تجاه العقارات الشاغره او غير القابلة للتأجير.

وافادت الأمانة بأن نسب الاشغال لعقارات الأمانة تتعدى النسب المستهدفة 95.0 % وهي النسب المتعارف عليها بالسوق العقاري وان هناك متابعة مستمرة للشواغر بالتقارير الشهرية الواردة من الشركات المديرة وانه من المتعارف عليه في سوق العقار انه في حال وجود شواغر ملحوظة فانه يتم وضع اعلان في مواجهة المبنى وهذا ما يتم العمل به من قبل الشركات المديرة.

- عدم تنفيذ الأمانة توصيات شركتي الادارة بهدم واعادة بناء بعض العقارات وافادت الأمانة بانه لم يتم العمل بتوصيات الشركات المديرة بهدف واعادة بناء العقارات عملا بقرار مجلس شؤون الأوقاف باجتماعه رقم 51 والذي ينص على وقف جميع العمليات العقارية الانشائية الجديدة وعدم الدخول في الفرص الاستثمارية الجديدة لحين تحديد المركز المالي لكل وقف على حده.

- تأخر الأمانة في تحصيل مبالغ عن احكام قضائية محكوم بها لصالحها.

وأفادت الأمانة بوجود مشاكل عدة في تلك القضايا منها فقد بعض الملفات ووفاة المدين وبدء اجراءات حصر الورثة وغيرها من المشاكل.

- مآخذ شابت الاتفاقية المبرمة مع احد المراكز الخاصة بمشروع اشراق للتأهيل السمعي مركز صدى التعليمي بمبلغ 750.000.000 دينار كويتي ومنها:

- إنشاء مشروع مركز صدى التعليمي دون صدور قرار من الامين العام للامانة العامة للاوقاف بالمخالفة للمادة رقم 9 من النظام العام للمشاريع والمادة رقم 26 من اللائحة التنفيذية للنظام العام للصناديق الوقفية.

- تشكيل اللجنة الاشرافية لمشروع مركز صدى من غير السلطة المختصة بالمخالفة للمادتين 14 و15 من النظام العام للمشاريع الوقفية.

وافادت الأمانة بأنه تم الاتفاق مع مركز تقويم وتعليم الطفل على تشكيل اللجنة الاشرافية والوحدة المذكورة على ان يقوم المركز بالاستعانة بمن يراه مناسبا لعضوية تلك اللجنة واصدار القرارات اللازمة لذلك على ان يكون مدير الصندوق الوقفي للتنمية الصحية عضوا في اللجنة.

- تعيين مدير المشروع بالمخالفة للنظام العام للمشاريع بالمخالفة للمادة 18 من النظام العام للمشاريع الوقفية.

- قيام المركز بعمليات الصرف دون وجود لائحة داخلية مالية تنظم تلك العمليات وذلك بالمخالفة للمادة 16 من النظام العام للمشاريع الوقفية.

- مآخذ شابت الاتفاقية الاستشارية لدراسة وتصميم وتنفيذ وانجاز مجمع الحديث الشريف والسيرة النبوية والإشراف مع احدى الشركات بقيمة اجمالية بلغت 1.239.871.000 دينار كويتي لمدة 39 شهرا ومنها:

- بتوقيع عقد اتفاقية مشروع مجمع السيرة النبوية مع احدى الشركات دون طرحها بمناقصة عامة بالمخالفة للفصل الثامن من القواعد المالية والمحاسبية للمشاريع الوقفية المادة 47 وفقا لاحكام لائحة العقود بالامانة العامة للاوقاف.

-تعذر تنفيذ المشروع لعدم أخذا الموافقات اللازمة من وزارة الكهرباء والماء بلدية الكويت.

- عدم الانتهاء من الاعمال المطلوبة وعدم تطبيق غرامات تأخير على الشركة للتأخر في استيفاء كل متطلبات اعمال الاتفاقية.

- تكليف الشركة أعمالا خارج بنود الاتفاقية وتجاوز الاوامر التغييرية النسبة المقررة في الاتفاقية المبرمة مع الشركة المذكورة بلغت قيمتها 109.000.000 دينار كويتي.

- تداخل اعمال الاطوار ومراحل المشروع عما تم تحديده ضمن البرنامج الزمني لمراحل تنفيذ الاتفاقية بالمخالفة للمادة رقم 1 من الوثيقة رقم 4 من الشروط الخاصة وصيغة الاتفاقية والمتعلقة بمدة الاتفاقية والجدول الزمني علما بأن المدد الزمنية المحددة تشمل كل فترات مراجعة الأمانة للمستندات والاعمال والملاحظات والتعديلات في كل طور الى حصول الاستشاري على الاعتماد النهائي.

- عدم الالتزام بالقرار الوزاري رقم3 لسنة 2006 بشأن مشروع مجمع الحديث الشريف والسيرة النبوية والنظام الاساسي لعمله ومنها:

- عدم قيام مدير المجمع بإعداد الحساب الختامي السنوي للمجمع بالمخالفة للمادة 20 / د من القرار الوزاري رقم 3 لسنة 2006.

- لم يتبين اعتماد الهيكل والاختصاصات التنظيمية للمجمع والصادر في 2007/5/12 بالمخالفة للمادة 8 / ز من القرار الوزاري 2006/3.

عدم التزام الأمانة بالمادة رقم 11 من القرار الوزاري رقم 2006/3 بشأن اجتماعات مجلس الامناء الخاص بمشروع مجمع الحديث الشريف والسيرة النبوية والنظام الاساسي لعمله.

- ملاحظات شابت عقد الحملة الاعلامية التسويقية لعام 2012.

- قصور اجراءات الرقابة الداخلية بالامانة:

- تداخل اختصاصات بعض الادارات بالامانة ما أدى الى القصور والضعف الشديد في إحكام الرقابة على إعداد واستخراج البيانات المالية للامانة.

- ضعف إدارة الرقابة والتدقيق عن الوفاء بالأعمال الموكولة لها.

- تأخر الأمانة في اعتماد الحساب الختامي عن عام 2013 بالمخالفة لسياسات واجراءات وضوابط اعداد وعرض البيانات المالية للحساب الختامي.

الملاحظات المستمرة:

- اسمرار تحمل المال العام نحو 2.141.492.000 دك بالزيادة نتيجة صدور حكم قضائي ضد الامانة.

- مآخذ شابت تقايل برج سنابل لصالح الأمانة العامة للأوقاف:

- الشروع في الاجراءات التنفيذية لعملية التقابل قبل العرض على مجلس الوزراء.

- تحمل الأمانة العامة للاوقاف تكاليف واعباء تمويلية لاتمام عملية التقايل.

- تسديد المستحقات المتعلقة بإنشاء وانجاز البرج قبل توقيع عقد التقايل.

- مخالفة قرار اللجنة الشرعية حول توفير العائد المستحق للواقفين.

- استمرار عدم ايلولة ارض البرج الى الأمانة العامة للاوقاف.

- عدم تطبيق الأمانة غرامات التأخير على المتعاقدين لتأثيث وتجهيز مبنى ومركز الكويت للتوحد.

- استمرار عدم تسوية حساب كل من العوائد على اموال البدل وربع العقارات للأوقاف بعد حساب مصاريف النظارة الفعلية.

- استمرار عدم قيام الأمانة بتعديل رأس مال بعض الواقفين بقيمة المديونيات.

- استمرار عدم قيام الأمانة بإثبات رأس مال احد الواقفين.

- استمرار تسجيل مديونية على بعض الواقفين بمبلغ 4.195.724.000 دك رسوم مدفوعة لبلدية الكويت مقابل زيادة نسبة البناء وتكلفة عقد ادارة المشروع دون مبرر.

- استمرار الملاحظات التي شابت متابعة الأمانة للمشاريع الخارجية التابعة للصندوق الوقفي للدعوة والاغاثة.

- استمرار مخالفة الأمانة لكتاب ادارة الفتوى والتشريع بشأن صرف مكافأة اعضاء مجلس شؤون الاوقاف لعام 2011.

- استمرار عدم التزام الأمانة بقرار مجلس شؤون الاوقاف وقرار اللجنة الشرعية بشأن عوائد مخصص اعادة الاعمار.

- استمرار مخالفة الأمانة لقرار اللجنة الشرعية بشأن الدعم المقدم لرحلة حفاظ المدينة الثامنة.

- ملاحظات شابت نظام الرقابة الداخلية بالامانة.

- قيام مكتب التدقيق الداخلي بإعداد تقارير نيابة عن ادارة الرقابة والتدقيق.

- استمرار عدم قيام الأمانة العامة للاوقاف بانجاز خطة تطوير المحفظة العقارية طبقا لاستراتيجية 2009 - 2013.

- استمرار عدم اعداد الأمانة حسابا سنويا لايرادات ومصروفات كل وقف بالمخالفة للمادة 11 من المرسوم رقم 257 لسنة 1993 بإنشاء الأمانة العامة للاوقاف.

- استمرار عدم انتهاء الأمانة من استكمال التنسيب نظرا لعدم الانتهاء من اعتماد بعض المصارف.

- استمرار تأخر الأمانة بتشكيل مجالس ادارة للصناديق الوقفية.

استمرار صرف مكافآت للعاملين بقطاع المساجد من غير الأئمة والمؤذنين

تحميل مصرف المساجد بتكاليف إيجار وتجهيز مقر للمصرف بالمخالفة للحجج الوقفية

مآخذ على مناقصتي أعمال تطوير مجمع الأوقاف التجاري

ملاحظات شابت إدارة عقارات الأمانة العامة للأوقاف

استثمار تأمينات المستأجرين للائحة ضوابط استثمار الأموال الوقفية

تكريم الفائزين بجائزة ابتكار الكويت 23 الجاري

الشيخة فادية السعد مع المعلمات المشاركات

قالت رئيس مجلس إدارة مبادرة ابتكار الكويت لأبحاث ومشاريع طالبات التعليم العام الشيخة فادية السعد إن حفل تكريم الفائزين بالجائزة السنوية للمبادرة سيقام في 23 أبريل الجاري بمشاركة دول خليجية.

وأضافت أنه جار التنسيق حاليا لتنظيم الحفل الختامي للمسابقة الذي سيشهد الاعلان عن الدولة الفائزة بالمركز الأول على مستوى المنطقة.

وأفادت بأن مبادرة ابتكار الكويت عبارة عن مبادرة تعليمية وتدريبية غير ربحية تعمل عملا تضامنيا على تحقيق العديد من الأهداف العلمية والمجتمعية من خلال صقل مهارات الطالبات كعنصر فعال في المجتمع.

وأضافت أن المبادرة تسهم في دعم جهود دولة الكويت في تحسين مستوى التعليم وتنمية وتطوير فكر الطالبات وبلورته وتوجيهه الى الطريق الصحيح من خلال توظيف التكنولوجيا لخدمة البحث العلمي لتحقيق الإبداع العلمي والاجتماعي ليستفيد منه المجتمع.

ولفتت إلى أن برنامج (مبادرة الكويت) يمتد على مدار العام بقصد توفير الدعم اللازم والموارد الأساسية لإعداد البرامج التدريبية المكثفة لتذليل عوائق التكنولوجيا والمساهمة في تطويرها وصولا إلى تسخيرها لتقديم مشاريع هادفة.

فريق الغوص يرفع 4 أطنان مخلفات من جزيرة أم النمل

تمكن فريق الغوص بمعاونة بلدية الكويت من انجاز المرحلة الثالثة لتنظيف جزيرة أم النمل برفعه أربعة اطنان من شباك الصيد والمخلفات الأخرى الضارة للبيئة البحرية. وقال رئيس الفريق وليد الفاضل ان مشروع تنظيف تلك الجزيرة يأتي ضمن مبادرة شواطئ الكويت نظيفة بدعم ورعاية وزارة الدولة لشؤون الشباب ويعد من المشاريع المهمة التي ينفذها الفريق بالتعاون مع فريق الجزر لمراقبة النظافة وادارة محافظة العاصمة التابعة لبلدية الكويت. وأضاف الفاضل ان فريق العمل استخدم القوارب الصغيرة للوصول إلى الجزيرة التي تعد من الجزر المهمة بيئيا وهي محمية طبيعية تقع جنوب جون الكويت وذلك لبدء عملية التنظيف.

وبين أن الفريق استطاع رفع شباك صيد ومخلفات بلاستيكية وأخشاب لافتا إلى أن عملية التنظيف تمت باستغلال حالة المد العالي للبحر للتمكن من الوصول إلى الجزيرة بسهولة. واشار الى ان جمع المخلفات تم عند انحسار ماء البحر لتتمكن سيارات النقل من الدخول عن طريق شاطئ الجزيرة الغربي مؤكدا أن وضع الجزيرة البيئي أصبح أفضل هذا العام وبدأت حياتها الفطرية تعود الى سابق عهدها نظرا لمنع الصيد في جون الكويت والتخييم فيها.

الكويت تتبرع لدعم مؤسسة خيرية في غواتيمالا

السلامة يسلم التبرع لمسؤولي المؤسسة

تبرعت الكويت بمبلغ 200 ألف دولار أمريكي لاحدى المؤسسات الخيرية في غواتيمالا لدعم استمرارها في تقديم الأعمال الخيرية للمحتاجين والمرضى من ذوي الاعاقات المستديمة.

وقالت سفارة الكويت لدى المكسيك في بيان تلقته كونا ان الملحق الدبلوماسي والمسؤول الاداري والمالي في السفارة علي نوري السلامة سلم التبرع الى (مؤسسة غواتيمالا الخيرية لجراحة العظام المتقدمة والاطراف الصناعية) التي تأسست في مدينة غواتيمالا منذ 15 عاما لخدمة الفئات الفقيرة والمحتاجة.

وأوضح البيان ان التبرع تسلمه رئيس المؤسسة ومؤسسها د. غيرمو كلافيري بحضور الممثل القانوني للمؤسسة ليخيا ايفيت.

وذكر ان المؤسسة تهدف الى دعم مرضى العظام المحتاجين في غواتيمالا باستخدام احدث انواع التكنولوجيا في اجراء العمليات الجراحية وخصوصا في مجال تركيب الاطراف الصناعية مشيرا الى انها تعتمد على التبرعات لتوفيرها العلاج بالمجان للمرضى الفقراء.

واشار البيان الى ان كلافيري أجرى 2500 عملية جراحية على مدار الاعوام الـ15 الماضية لأشخاص تتراوح أعمارهم بين 58 و63 عاما كما أجرى جراحات مهمة تتعلق بتركيب اطراف صناعية للمحتاجين.

السعد: ماتقدمه الكويت لمرضى التوحد يحاكي أفضل البرامج عالميا

د. سميرة السعد

قالت مديرة مركز الكويت للتوحد الدكتور سميرة السعد أمس ان الكويت وصلت الى مستوى متطور للخدمات المقدمة لمرضى التوحد يحاكي أفضل البرامج في العالم المتقدم.

واضافت السعد في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية بمناسبة احتفالات العالم بيوم التوحد الذي يصادف الثاني من ابريل انه على الرغم من تلك الخدمات "فاننا ما زلنا نعاني نقصا في المدارس لاستقبال جميع المتقدمين اضافة الى نقص العاملين المهنيين المدربين".

وذكرت ان هناك الملايين حول العالم يعانون التوحد خاصة بعد تيسير أدوات التشخيص منذ العام الثاني للطفل مبينة مبينة ان هذا المرض "خلل يبدأ في الطفولة ويحتاج المصاب للعناية طوال حياته مما يستدعي جهدا عالميا لمواجهته وتقديم أفضل السبل لرعايته".

وقالت ان "النسبة العالمية للاصابة تقدر بواحد لكل 88 مولودا و تصل احيانا إلى مصاب في كل 50 مولود" مبينة انها نسبة "عالية جدا" وتحتاج إلى مواجهة علمية وطبية وتعليمية واجتماعية في كل دولة.

وأضافت انه بالرغم من كل المليارات المبذولة للأبحاث في الدول المتقدمة فان السبب الرئيسي للاصابة بالتوحد لم يعرف حتى الآن اذ ان له "أسبابا كثيرة مجتمعة لم يتمكن العلماء من سبر أغوارها".

وقالت انه على الرغم من أنه لا يوجد علاج طبي متوفر حتى الآن فان التشخيص المبكر والتدريب المكثف والمتخصص المنظم يساعد على التحسن.

الوفيات

- **حسين محمد ربيع حسين ربيع، 26 عاما، (شيع)**، رجال: الجابرية، حسينية البلوش، ق11، ش 108، تلفون: 66677899، نساء: الدعية، ق1، ش11، م7
- **سارة مسلم ناصر الغريب، ارملة: سعد نافل الفريشي، 81 عاما، (شيعت)**، رجال: الصباحية، ق2، ش9، ديوان حمد الغريب، تلفون: 50506024، نساء: جابر العلي، ق4، ش 34، م13، تلفون: 99989881
- **عيدة جخيدم فجري شبيرم العازمي، زوجة: ماطر سهو العازمي، 71 عاما، (شيعت)**، جابر الاحمد، ق2، ش235، م22، تلفون: 66446944، نساء: الدوحة، ق2، ش 6، م35
- **زكية شاطر مبارك طاهر المالكي، ارملة: اسحاق مبارك الصالح، 47 عاما، (شيعت)**، رجال: الرميثية، مسجد مقامس، تلفون: 66001218، نساء: الرميثية، ق4، ش46، م46
- **عبدالهادي شباب علي المطيري، 56 عاما، (شيع)** رجال: الفردوس، ق6، ش1، ج8، م37، تلفون: 67044435، نساء: القرين، ق2، ش9، م20
- **محمد عبدالرحمن النوري، 84 عاما، (شيع)**، رجال: العديلية، ق2، شارع عبدالله النوري، م23 (ديوان النوري)، تلفون: 22524881، نساء: بيان، ق12، ش1، م14، تلفون: 66771164
- **محمود علي عوض عبدالرحيم التركي، 75 عاما، (شيع)** رجال: سلوى، حسينية مسلم بن عقيل (الرشيد)، تلفون: 99122267، نساء: القادسية، ق8، ش80، م10، تلفون: 66855863
- **عبدالله علي راشد الراشد، 70عاما، (يشيع التاسعة صباح اليوم)**، العزاء في المقبرة، تلفون: 51110953
- **عهود عبدالله سالم الرخيمي، 28 عاما، (شيعت)**، رجال: الروضة، ق5، شارع البارودي، م5، تلفون: 60702888

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	04.16
الشروق	05.36
الظهر	11.51
العصر	03.23
المغرب	06.07
العشاء	07.25

aldostoor الدستور
جريدة برلمانية يومية
تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع